الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعسة
قسم الفلسفة

العنوان :

المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر
–عزمي بشارة أنموذجاً–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:
فريدة زهاني

إشراف الأستاذ:
– د.يوسف بوراس

السنة الجامعية:2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا، أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع الى من كلله الله بالهيبة والوقار، الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار، ارجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها ليوم وفي الغد والى الأبد والدي العزيز، الى ملاكي في الحياة، الى معنى والحب والحنان والتفاني، الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، الى أغلا الحبايب أمي الحبيبة، الى اخوتي واخواتي، الى كل أقاربي، والى كل الاحباب والاصدقاء دون استثناء ، الى من علمني واخذ بيدي وانارلي طريق العلم والمعرفة، الى استاذي الذي شجعني ووقف بجانبي، الى كل اساتذتي الكرام، وكل رفقاء الدراسة، وفي الأخير ارجوا من الله تعالى أن يجعل من عملي هذا نفعاً، يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

فريدة زهاني

شكر وعرفان

لابد لي وأنا اخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود الى أعوام قضيتها في رحاب الجامعة

مع اساتذتي الكرام، والذين قدموا لنا الكثير باذلين في ذلك جهود كبيرة في بناء جيل الغد، لتبعث

الامة من جديد، وقبل أن أمضي أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة، الى الذين حملوا

أقدس رسالة في الحياة، الى اللذين مهدوا لنا طريف العلم والمعرفة، الى كل أساتذتنا الأفاضل . .

زهاني فريدة

مقدمة

مقدمة

من المفاهيم المشكلة والمهمة في الفكر السياسي العربي المعاصر مفهوم "المجتمع المدني" وذلك لاختلاف الدلالات التي يحملها سواء السياسية أو التاريخية الشائعة والمتداولة، حيث اصبح هذا المفهوم يمثل نمطاً من التنظيمات السياسية الاجتماعية والثقافية في إطار الدولة أو المجتمع ويتجلى في هيئات تطوعية، تشكلت أساساً لتمثل همزة وصل بين أفراد المجتمع والدولة أو السلطة هدفها الأساس حفظ مصالح المجتمع بكل أطيافه ومكوناته ، مع مرعاة جملة من المعايير ابرزها الاحترام المتبادل والتسامح.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين اعادة بعث مفهوم المجتمع المدني واحياءه من جديد وذلك راجع الى الاهتمام الشديد بدوره الفاعل في تحريك عجلة التنمية على المستويين المحلي والعالمي.

وفي هذه الدراسة تم تناول موضوع المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر ودوره في الفكر السياسي وتحقيق الديمقراطية وتفعيل مبدأ المواطنة من خلال ابراز مساهمته في تنمية الوعي السياسي لمختلف الشعوب العربية، ذلك أن معظم الدول العربي إذ لم نقل كلها قد عرفت تزايد هائلاً في عدد هذه المؤسسات مما استدعى ضرورة وضعها في اطار الدراسة والتحليل .

وتكمن اهمية هذا الموضوع فيما يلي :

- ابراز اهمية موضوع المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي في شقيه النظري والتطبيقي .
- البحث في دور المجتمع المدني في تنمية التفكير السياسي العربي وتحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.

- البحث في علاقة المجتمع المدني بالدولة والأمة والقومية، وقدرته على تفعيل المواطنة .

وتأتي هذه الدراسة في إطار اهتمام العديد منا لباحثين والمفكرين بدراسة المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي بوجه خاص فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في اطار النظام السياسي السائد في العالم العربي من خلال البحث في آليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد خصوصاً في ظل ما تشهده الشعوب العربية بالرغبة في الاصلاح والتغيير، والارتقاء نحو واقع أفضل، هذا بالإضافة الى ابراز مكانة المجتمع المدني في الوطن العربي وقدرته على تحقيق الوعي السياسي.

يعود اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية :

-الرغبة في تناول موضوع المجتمع المدني للاطلاع على دوره في بلورة الفكر السياسي عموماً والفكر السياسي العربي المعاصر خصوصاً.

-تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني مما جعله موضوع الساعة، مما ولد لدي الرغبة في الالمام بمختلف جوانب وأبعاد هذا المفهوم الحيوي، خصوصاً مع المتغيرات السائدة على مستوى العالم العربي (الثورات العربية)، فكان من الضروري لي أن أبحث في هذا الموضوع لأكون فكرة عنه.

- الاشارة الى أهم الأليات التي اعتمدها المجتمع المدني بتعزيز قيم المواطنة الديمقراطية في العالم العربي.

- عرض أهم الأراء الفكرية والسياسية في العالم العربي حول المجتمع المدني وذلك من خلال رؤية المفكر العربي عزمي بشارة والذي تطرق الى موضوع المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي.

لقد أصبح المجتمع المدني اليوم من أبرز وأهم المواضيع المتداولة على الساحة الفكرية وحتى السياسية، ويرجع ذلك أساساً الى قدرة هذا الأخير على حل الكثير من الأزمات والمشاكل ولعل هذا كان السبب الأبرز في توجه أنظار المفكرين والباحثين السياسيين الى اعتماده كاستراتيجية للخروج من أخطر الأزمات التي تعرض لها العالم العربي وعلى رأسهم المفكر العربي "عزمي بشارة "، وإنطلاقا من هذا تتبلور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على الصياغة التالية :

هل يمكن الحديث عن المجتمع المدني في الوضع العربي الراهن ؟

وماهي الشروط التي في ظلها يمكن استحداثه لتحقيق نهضة سياسية في العالم العربي حسب عزمي بشارة ؟

وقد تفرعت عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات:

-ما مفهوم المجتمع المدني عند عزمي بشارة؟

-ماهي مراحل التطورية التي مر بها المجتمع المدني حسب عزمي بشارة؟

-ماهي عوامل وأسباب تشكل منظمات المجتمع المدني في العالم العربي عند عزمي بشارة؟

-ما طبيعة العلاقة القائمة بين مؤسسات المجتمع لمدني واجهزة الدولة ونظام الحكم في الوطن العربي حسب عزمي بشارة ؟

-هل يؤدي تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني الى تحقيق التحول الديمقراطي التي تطمح اليه الشعوب العربية ؟ وهل استطاع المجتمع المدني أن يقوم بتعزيز قيم المواطنة في العالم العربي حسب ما اشار اليه عزمي بشارة؟

ويتمحور موضوع الدراسة حول أدوار المجتمع المدني وذلك في اطارين، الأول مكاني والثاني زماني، فالأول يتعلق بالعالم العربي، أما الثاني فيتعلق بواقع المجتمع المدني في العصر المعاصر، بالنظر الى خصوصية هذه الفترة وتأثير وتأثر المجتمع المدني بها.

وتعتبر الفرضية عنصراً هاماً من عناصر البحث على اعتبار أنها تمثل مرحلة أساسية لا بد من المرور عليها أثناء القيام بعملية البحث، لهذا لا بد من التأكد من صحة صياغة الفرضيات، وكمحاولة للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

-يعتبر المجتمع المدني عنصراً فعالاً في حل العديد من القضايا والاشكالات التي عجزت الكثير من الاطراف عن حلها .

-وجود المنظمات والهيئات التابعة للمجتمع المدني يساهم في الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية.

-المجتمع المدني له دور أساسي في بلورة الفكر السياسي العرب حيث ساهم في تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية، بحيث يساعد الدولة في معرفة طموحات مواطنيها، وتحقيق الرغبات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

-تحقيق المجتمع المدني لا دواره وأهدافه التي قام لأجلها مرتبط بمدى استقلاليته وحصوله على أكبر قدر ممكن من الحرية والتعبير الديمقراطي الحر .

أما عن المناهج المعتمدة فقد اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال تتبع المجتمع المدني كظاهرة نشأة في ظروف خاصة لها مميزاتها وتتبع التطورات التي مر بها، بالإضافة الى محاولة الوصول الى الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في العالم العربي بصورة خاصة، وتحقيق التحول الديمقراطي و تفعيل المواطنة، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك بغرض وصف مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي بالإضافة الى المنهج التاريخي من أجل تتبع المراحل التاريخية للمجتمع المدني.

وقد اعترضنا العديد من الصعوبات أثناء انجاز هذا العمل ومن ابرزها :

- قلة المصادر
- صعوبة التعامل مع ما توفر من مصادر ومراجع وذلك لأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم متشابك وليس بالمفهوم السهل والبسيط.

وقد تم تناول المجتمع المدني في العديد من الدراسات والأعمال ومن بينها نذكر الاتي :

- سلاف سالمي، حيث تناولت في دراستها دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية الحزبية (الجزائر دراسة حالة).
- عبد الرحمان صوفي عثمان، محمد محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)، حيث يهدف هذا البحث الى معرفة خصائص ووظائف المجتمع المدني، بالإضافة الى تحديد أهم المعوقات ومعرفة أهم طرق تفعيله.
- ارناتن سامية، حيث تطرقت في دراستها الى موضوع دور المجتمع المدني في حماية البيئة، وتهدف في دراستها هذه الى ابراز آليات المجتمع المدني ودورها في حماية البيئة، مع تبيان أهم العوائق التي تقلل من فاعلية المجتمع المدني.

وبغرض معالجة الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على خطة تتكون من ثلاث فصول، تبدأ من مقدمة وتنتهي بالخاتمة

تم التطرق في الفصل الأول الى الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني، بالإضافة الى التعرض الى النشأة والتطور التاريخي، بينما تناول المبحث الثاني المجتمع المدني في الفكر الغربي بحيث تم التطرق الى ابرز الفلاسفة والمفكرين، اللذين عالجوا فكرة المجتمع المدني، في حين تناول المبحث الثالث المجتمع المدني من زاوية الفكر العربي، أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان المجتمع المدني في فكر عزمي بشارة و تم تقسيمه الى ثلاث مباحث يتناول في المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني حسب عزمي بشارة، أما المبحث الثاني فيطرح طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، في حين أن المبحث الثالث يتعرض الى الأمة والقومية وعلاقتهما بالمجتمع المدني، أما الفصل الثالث فقد تم عنونته بالمجتمع المدني ودوره في التنشئة السياسية حسب "عزمي بشارة" وهو الآخر تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث يعرض المبحث الأول

طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، بينما يطرح المبحث الثاني فكرة المجتمع المدني ودوره في تعزيز قيم المواطنة، في حين أن المبحث الثالث كان عبارة عن تقييم لأفكار عزمي بشارة من خلال مجموعة من المفكرين والنقاد.

فصل تمهيدي

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الثاني : نشأة وتطور فكرة المجتمع المدني

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الفكر الغربي

المطلب الأول: الفكر الكلاسيكي القديم

المطلب الثاني : الفلسفة الأوربية الحديثة

المطلب الثالث: الفلسفة الغربية المعاصرة

المبحث الثالث: تسرب فكرة المجتمع المدني في الفكر العربي

المطلب الأول: اشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي

تمهيد :

يقتضي البحث العلمي تحديد المفاهيم وعرض المضامين المختلفة والمتعلقة بها فهي تعتبر الخطوة الأولى في مشروع البحث العملي والتي من خلالها تتضح الرؤية البحثية، وفي نفس الوقت هي خطوة رئيسية للباحث حتى يتمكن من فهم الموضوع، لهذا كان من الضروري أن يتم في موضوعنا هذا ابتداءً تحديد مفهوم المجتمع المدني وتاريخ تشكله وتطوره في المسارين الغربي والعربي، وهذا ما يتضمنه هذا الفصل التمهيدي.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره :

يعرض هذا المبحث مفهوم المجتمع المدني من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية ، اضافة الى مجموعة من التعريفات التي قدمها مجموعة من الباحثين والمفكرين مع التطرق الى نشأة المجتمع المدني من خلال عرض أهم المراحل التطورية التي مر بها.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

يمكن الإشارة منذ البداية الى تعدد التعريفات التي طرحها المفكرين والكتاب سواء من العرب أو الغرب للمجتمع المدني، هذا ما يبين تزايد الاهتمام بدراسة المجتمع المدني، غير أن ما يمكن ملاحظته أن هذه التعريفات ترتبط بشكل أو بآخر بنظريات العقد الاجتماعي، وهيجل وماركس، ولكن قبل ذلك سيتم ضبط المفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية .

1- في اللغة :

أ- **1 المجتمع:** وردت لفظة المجتمع في العديد من المؤلفات والموسوعات والقواميس، حيث يرى دعاء ابراهيم عبد المجيد أن المجتمع : ((**كلمة مشتقة من جمع وجمع: جمعاً، وصل ما هو متفرق لتوحيده، ضم بعضه الى بعض، ووصل ما انقطع: (الله يجمع شملنا)، "جمع القلوب" ، "ووحد بينها"، اجتماعي منسوب الى الاجتماع، حياة اجتماعية، خاص بالمجتمع ومراتبه المختلفة، النظام الاجتماعي، الفئات الاجتماعية، المجتمع: وجمعها مجتمعات : جماعة من الناس، يرتبط أعضاؤها،**

فيما بينهم بمصالح وربط مشتركة (مجتمع عصري، طبقات المجتمع، (وجوه المجتمع): سادته وأعيانه)) [1].

أما اندريه لالاند في موسوعته الفلسفية يرى أن لفظة المجتمع تشير الى : **((مجموعة أفراد تقوم بينهم علاقات منظمة ومصالح أو خدمات متبادلة))**[2].

أ-2 المدني :

المدني : مشتق من مدن وهي جمع مدينة أما مصطلح مدني فيقصد به : **((ساكن المدينة ابن المدينة خاص بالدولة وبالتنظيم بين مواطنيها، (زواج مدني أي غير عسكري، لباس مدني، دفاع مدني قانون مدني، مسؤولية مدنية) ومدني منسوب الى المدن))** [3].

ب- التعريف الاصطلاحي :

في بداية الأمر يجب الاشارة الى صعوبة ضبط تعريف محدد للمجتمع المدني على اعتبار انه يتميز بعد الوضوح يذهب **(("جون اهنبرغ" الى الاشارة بأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص فيه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة كبيرة قدراً كبيراً من الدقة ، وفي نفس السياق يشير "شيخاني" الى أن مصطلح شديد الغموض وضبابي وقابل لتفسيرات والتفسيرات المضادة تبعاً لوجهة**

1- دعاء ابراهيم عبد المجيد، دور المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العلمية الانتخابية، دار الفكر لنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 20.

2- اندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 2001، ص 1305.

3- دعاء ابراهيم المجيد، المجتمع ودور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة العلمية الانتخابية، مرجع سابق، ص 20.

نظر الكاتب أو خلفيته الثقافية والعلمية))[1]، لكن رغم ذلك فقد اجتهد بعض المفكرين في تقديم تعريفات للمجتمع المدني من بينها : **((عبارة المجتمع المدني استعملت في الفكر الغربي، من عصر النهضة الى القرن التاسع عشر، لدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طول هذه الفترة على المجتمع والدولة معاً، أي أن المجتمع المدني حسب صياغته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعية (الفطرية) الى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي))** [2].

معنى ذلك أن المجتمع المدني ومن خلال ما ورد في هذا التعريف أنه يعبر عن ذلك المجتمع المنظم في اطار سياسي، أو بصيغة أخرى فإن المجتمع المدني هو جزء لا يتجزء يضم المجتمع والدولة معاً في آن واحد، وهو مجتمع الحرية ولا يتصف بالمراتب الاجتماعية ولا طبقية الاجتماعية، هذا بالإضافة الى ان التركيبة الداخلية للمجتمع المدني لا تعترف بالسلطة أو السيطرة على الآخر، فنوع العلاقات داخل هذا المجتمع لا تقوم على أساس الطبقية أو القوة الاجتماعية لكنها مبنية أساساً على كونها علاقات اجتماعية بين أفراد أحرار ومتساوين .

1–مفتي محمد أحمد، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 1435، ص 12.

2– احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، أكتوبر 2000، ، ص 20.

وفي تعريف آخر للمجتمع المدني :((**بالمفهوم الخاص الى مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتصف بكونها حكومية وغير وراثية ولا تهدف الى الربح وتقوم عضويتها مستندة الى الطوعية أو الارادية**)) [1].

بمعنى أنه في لحظة مغايرة ومتقدمة زمنياً تم الاستغناء عن الدولة ومؤسساتها وأصبح المجتمع المدني يقتصر على المجتمع الغير حكومي((**فالمجتمع المدني يعني مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تشكل الروابط بين الفرد والدولة ومن مسؤولياته تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسات أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في المجال التطوعي والمبادرات الخاصة للإفراد والجماعات إضافة الى الاستقلالية**))[2]، وبالتالي فأن المجتمع المدني أصبح يدل على تلك التجمعات التطوعية بعيداً عن المجال السياسي والتي تسعى الى خدمة أفراد المجتمع دون السعي الى تحقيق فائدة ربحية جراء تقديم خدماتها .

كما يعرف المجتمع المدني باعتباره : ((**يشكل مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والارادة السلمية، للتنوع والاختلاف**)) [3].

فالمجتمع المدني من خلال هذا التعريف يعتبر كهمزة وصل بين الأسرة والدولة، هدفها نقل انشغالات الأفراد وتحقيق مصالحهم داخل الدولة، حيث يرى المفكر أنطونيو غرامشي أن ((**المجتمع المدني هو الجهاز الذي يضم الكنيسة والمدارس**

1- عبد المجيد احمد ابو سليمان، التنشئة السياسية: التأصيل أو الممارسة المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، شارع الأزهر، القاهرة، ص 377

2-عبد الحسين شعبان، سيرة وسيرورة، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 24

3- علي ليلة، المجتمع المدني العربي وقضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة، مصر، ط2، 2007، ص18.

والنقابات وغيرها، في حين ألكسيس دو توكفيل يرى أن نسيج المجتمع المدني يتكون من جمعيات ونوادي التي ينضم اليها المواطنين بكل عفوية))[1].

وبالنظر الى مضمون وسياق التعريفات السابقة فإن المجتمع المدني ذات مفهوم عام وشامل يضم كل التجمعات والتنظيمات بمختلف أشكالها ومجالاتها، ولعل ما يميز المجتمع المدني ويمنحه المفهوم الخاص هو التعريف التالي : ((**المجتمع المدني يقتصر على المنظمات الغير ارثية، وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة مصالح أو مبادئ مشتركة لأعضائها**)) [2]. والملاحظ من خلال هذا التعريف أنه تم استثناء المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية التي تكون ضمن الدولة بهدف خدمة ومساعدة الفقراء والمحتاجين، ومن هنا نستطيع القول أن المجتمع المدني هو تلك المؤسسات التي تمارس نشاطاً معيناً انطلاقا من رؤيا قواعد فكرية محددة تخدم بالضرورة أغراض ومصالح في الدولة، وهنا يصبح المجتمع المدني، الحل الأمثل للعديد من المشكلات والمسائل السياسية .

وكتعريف إجرائي مشترك للمجتمع المدني تقول أن المجتمع المدني هو مجموعة المنظمات الغير حكومية التي يرتكز نشاطها على الأعمال التطوعية بالدرجة الأولى، دون الهدف الى الربح ولا تشترط العضوية فيها على أي نوع من الروابط .

المطلب الثاني : نشأة وتطور فكرة المجتمع المدني

إن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني يقودنا بالضرورة الى الحديث عن بدايات نشأة ، مفهوم المجتمع المدني، وذلك من خلال تحديد الأصول المتعددة لمصطلح المجتمع المدني، ومن هنا فإنه بالنظر الى تاريخ هذه الفكرة، فإننا نجد لها جذوراً تاريخية من الفكر الكلاسيكي القديم، وهذا ما سنتعرض له من خلال تتبع

1- علي ليلة، المجتمع المدني العربي وقضايا المواطنة وحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 18

2- مفتي محمد أحمد، مفهوم المجتمع المدني والدولة الحديثة، دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 14.

المسار التاريخي لهذه الفكرة، حيث ((**نشأ المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي أنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني**)) [1]، وبهذا فإن الدولة عند ارسطو تعبر عن شكل من أشكال الدولة المدنية التي تضمن لأفرادها الحفاظ على التجمعات والروابط دون الاعتداء على الغير بأي شكل من الأشكال، ومن هنا كانت صورة المجتمع المدني في اتخاذ طابع المدنية التي تضمن كل ظروف المواطنة الصالحة .

وانطلاقاً من هذا اتجه المجتمع الدني الى الاستقلالية حيث : ((**بدأ الدور التحرري للمجتمع المدني في العصر الأغريقي حينما دعا أرسطو الى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي، أو يقوم بتشريح القوانين التي تحمي العدالة والمساواة، وإن كان قد طالب باقتصار المشاركة على النخبة مع استبعاد المرأة والعمال والغرباء من حق المشاركة أو حق المواطنة**)) [2].

ومن هنا يمكن القول أن المجتمع المدني له جذور متأصلة منذ بداية الفكر الانساني في العصور القديمة وبوجه خاص عند الفلاسفة، بحيث كان المجتمع الذي يدعوا إليه أرسطو هو الصورة المقابلة للمجتمع المدني، فكان هذا المجتمع بمثابة برلمان يسن القوانين التي تضمن العدالة والمساواة، حتى وإن كان الحرية في هذا المجتمع مقيدة ومحدودة باعتبارها تقصي بعض من أفراد المجتمع واقتصارها على المشاركة في هذا المجتمع السياسي على النخبة فقط .

وفي لحظة زمنية مغايرة، ارتقى المجتمع المدني ليظهر في شكل آخر مختلف، حيث : ((**تطور الشكل الجيني للمجتمع المدني في مرحلة تطورية تالية ليشكل**

1-محمد زين العابدين عبد الفتاح، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح، دار عالم الثقافة، كلية قرطبة

2-علي ليلة، المجتمع المدني وقضايا المواطنة، وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 15.

مجموعة من التنظيمات والتكوينات التي تشكل ما يسمى "المجتمع السياسي" الذي ينفصل عن المجتمع الطبيعي))[1].

وبالتالي فإن هذا الانتقال من المجتمع الطبيعي الى المجتمع السياسي كان انتقال من مجتمع السلطة المطلقة والخضوع للقوانين الطبيعية الدينية والتي ترفع شعار التمييز بين الأفراد التي تؤدي في آخر المطاف الى صراعات البشر، الى المجتمع السياسي الذي يلغي السلطة المطلقة وينفي القوانين الطبيعية أو الدينية ويدعو الى مجتمع تسوده المساواة والعدالة، وبهذا كان المجتمع السياسي هو الصورة المثلى للخروج من حالة الطبيعة على اعتبار أنه ((**لا يمكن للسلطة المطلقة أن تضفي على الناس النقاء، وتصلح ما يعتري الطبيعة البشرية من خلل وانحطاط، وأما المجتمع المدني فيعمل على خلق التوازن بين الحكم والمصالح العامة للأفراد**)) [2]، وبهذا كان تحقيق العدل والأمن والسلام لا تتم إلا في اطار المجتمع المدني، وهذا ما جعله الملجأ الوحيد للخروج من حالة الاستبداد، وبالحديث عن السلطة المطلقة والاستبداد، فإنه لا يفوتنا الحديث عن الجانب الآخر من جوانبه آلا وهو السلطة الدينية، حيث أن : ((**الصراعات بين الدولة والكنيسة ساعدت على تبلور قوة المجتمع المدني واضفاء الشرعية على المشاركة الفردية في تسيير دفة المجتمع**))[3].

وبالتالي فإن هذا الصراع القائم كان بمثابة الأرضية الخصبة لطرح مشروع بناء مجتمع جديد أساسه العدالة والمساواة، مجتمع أكثر حرية ولا مكان فيه لأي سلطة

1- علي ليلة، المجتمع المدني وقضايا المواطنة، وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 15.

2- محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح، مرجع سابق، ص 67.

3-ريهام أحمد خفاجي، مؤسسات المجتمع الغربية (رسل القيم قراءة في الأدوار المحلية والدولية)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 2017، ص 52

مهما كان نوعها، لا دينية إلهية، ولا سياسية استبداية، مجتمع يمكن للفرد تسييره والمساهمة في بناءه .

لم يتوقف المجتمع المدني عند هذا المنعطف بل سعى الى الانفصال والاستقلالية عن الدولة، بعد ان اتخذت هذه الأخيرة شكلاً تسلطياً وأصبحت استبدادية فأخذ المجتمع المدني موقفاً معادياً لها، محاولاً بعد ذلك أن يؤدي دوره بأمانة في التصدي لأي سلطة مطلقة تتعارض مع مبدأ العدالة والمساواة والتسامح وضمان الحريات، حيث كان هدف المجتمع المدني من وراء ذلك الحرص والتأكيد على أن غرضه هو الدفاع عن الأفراد وحماية كل حقوقهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد حاول خلق أفراد أكثر تشبع بالوعي السياسي والثقافي والاقتصادي، وبذلك يكون الفرد ذو قدرات عالية وتأهيل كافي للمشاركة في صنع القرارات .

ولعل من مميزات المجتمع المدني أنه مجتمع متجدد ومستمر حيث أنه لم يتوقف عند مرحلة معينة بل استمر في النمو والتطور بما يتناسب مع البيئة الاجتماعية والفترة الزمنية واتسعت دائرة اهتماماته و: ((**أصبح المجتمع المدني يتولى اشباع الحاجات المتنوعة للبشر في مختلف السياقات الاجتماعية**)) [1]، بمعنى أن المجتمع المدني صار أكثر فاعلية في مختلف المجالات والميادين وذلك بسعيه الى توفير كل ما يحتاجه الأفراد من أجل حفظ البقاء، وأخذ على عاتقه مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار وفي سياق الحديث عن نشأة وتطور المجتمع المدني فأنه لا يمكن اغفال عامل مهم من عوامل نشأته وتطوره وهو العامل الاقتصادي ((**فيلاحظ أن نشأة المجتمع المدني عبرت عن التحول في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الأوربية الناتجة عن اشتداد بنية الدولة، وتطور هياكل الانتاج واهتراء المؤسسات التقليدية والبني الجمعية الحاضنة للأفراد ولا يعدو**

1-علي ليلة، المجتمع المدني، قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 16.

التركيز على الأساس الاقتصادي لمكونات المجتمع المدني كونه تعبيراً عن أولوية المعيار الاقتصادي)) [1]، هذا معناه أن للعامل الاقتصادي دوراً فاعلاً في نشأة المجتمع المدني وذلك من خلال التحول الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل السبب الرئيسي في هذه التحولات هو التطور الحاصل في هياكل الانتاج بالإضافة الى قوة بنية الدولة .

وبالإضافة الى العامل الاقتصادي هناك عامل الاعلام والاتصال حيث **((ساهمت ثورة الاتصالات المعاصرة في نشأة المجتمع المدني العالمي وفق مشروع قومي يتخطى حدود الدولة، وإن ظل يعبر عن توسط مؤسساته بين انتماءات الفرد والعضوية ومنها مواطنته في الدولة القومية من ناحية، وهياكل المؤسسات الدولية العابرة من ناحية أخرى))** [2]، وبالتالي فإن لوسائل الإعلام والاتصال في العصر المعاصر دوراً هاماً في تطور وتوسع مفهوم المجتمع المدني، من حيث أن شبكة الاتصالات بمختلف أنواعها سهلت على اتساع مشروع المجتمع المدني : **((واتجه مفهوم المجتمع الدني الى التحرر من أسر التصورات الغربية له الى استكشاف حدوده عبر أفاق إنسانية رحبة، استناداً الى قاعدة التنوع))** [3]، هذا معناه أن المجتمع المدني خرج من قوقعة التصور الغربي ليصبح مفهوماً شاملاً لا حدود له وذو نظرة انسانية عامة، تبدأ من المحلية وتنتهي الى العالمية .

ومن هنا جاز لنا القول أن نشأة المجتمع المدني وتطوره تدخلت فيه جملة من العوامل أبرزها السياسية والدينية، والاجتماعية وحتى الثقافية والاقتصادية، حيث أن كل

1- ريهام احمد خفاجي، مؤسسات المجتمع الغربية، (رسل القيم قراءة في الأدوار المحلية والدولية)، مرجع سابق، ص 82

2- المرجع نفسه، ص 82

3- علي ليلة، المجتمع الدني وقضايا المواطنة وحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 16، 17

عامل من هاته العوامل ساهم بطريقة ما في بلورة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتحديد غايته وأهدافه المستويين القريب والبعيد .

المبحث الثاني : المجتمع المدني في الفكر الغربي

نتطرق في هذا المبحث الى فكرة المجتمع المدني في سياق الفكر الغربي من خلال تحليل وتتبع مساره انطلاقاً من الفكر الكلاسيكي القديم عند أرسطو وأفلاطون اضافة الى الفلسفة الأوربية الحديثة من منظور رواد نظرية العقد الاجتماعي وكل من هيجل وماركس، وهذا بالإضافة الى الفلسفة الأوربية المعاصرة عند انطونيو غرامشي.

المطلب الأول : الفكر الكلاسيكي القديم

إن المتتبع للمسار التاريخي لنشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني يلاحظ أن له امتداد في الفكر الكلاسيكي القديم، بحيث كان من الصعب تحديد المجتمع المدني بعيداً عن الدولة ((**وكان أفلاطون أول من عبر عن توجه النظرية السياسية نحو الحياة العامة الشاملة لأي مجتمع أخلاقي، وبذلك كشف بعض نقاط قوة ومخاطر/مجتمع مدني منظم على أساس مشروع أخلاقي مشترك**)) [1]، وهذا معناه أن النظرية السياسية حسب رؤية أفلاطون قائمة أساساً على فكرة مقاومة الفساد والانحلال الأخلاقي، ولا يغيب عنا أنه قد شهد مرحلة أقل ما يقال عنها أنها مرحلة اللا استقرار من الناحية السياسية، فسعى من خلال أفكاره السياسية الى إصلاح واقع مجتمعه أخلاقياً، وهذا لن يتم إلا وفق مجتمع مدني قائم على مبادئ أخلاقية.

1-جون هرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: حاكم صالح، حسن ناظم، مراجعة فالح عبد الجبار، مركز دراسات الوحدة العربية، بناية بيت النهضة بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 30-31.

والمعروف عن أفكار أفلاطون في معظم أطروحاته الفلسفية دفاعه عن مبدأ الوحدة والتكامل إلا أن ((**أفلاطون يعرف رغم كل تشديده على الوحدة، أن المجتمع المدني نسق فاعليات البشر ذوي المهارات والكفاءات المختلفة، وثمة فهم لتقسيم العمل يقع على صلب نظرياته السياسية والنفسية**)) [1]، هذا معناه أن المجتمع المدني عبارة عن وحدة متكاملة، تشكلت من جملة فاعليات بشرية مختلفة، وهذا الاختلاف لا يعني اختلال وحدته على اعتبار أن نظرية أفلاطون قائمة على أساس تقسيم العمل : ((**غير أن التنوع، والميادين المختلفة، وتقسيم العمل هي التي تحدد المشكلة فقط فالأشياء الزائلة لا تمتل الحقيقة، وأن عالم الأشياء الحسية غير محدد والمتغير والفاني هو المظهر الخارجي للمثل الأبدية والباقية ومعرفة هذه المثل هي مفتاح السلام والعدالة ولا يمكن للمجتمع المدني أن يبلغ السمو الأخلاقي الكامن إلا إذ نظم على الأساس الثابت نفسه الذي نضمت عليه المثل**)) [2]، معنى ذلك أن المجتمع المدني لا يمكن أن يحقق الغاية الاخلاقية التي يصبو إليها إلا إذا قام على أسس ثابتة، هذه الأسس هي نفسها الأسس التي قام عليها عالم المثل حسب أفلاطون، ويظهر لنا في هذه النقطة خصوصاً أن افلاطون يرى في المجتمع المدني ذلك المجتمع الذي تتحقق فيه كل أسباب الحياة المثالية .

ودائماً في إطار الفكر الكلاسيكي القديم، ولكن هذه المرة من وجهة نظر أرسطو والذي تحدث في كتاب السياسة ((**عن المجتمع المدني حديثه عن المجتمع السياسي فالمجتمع المدني عنده كميونة سياسية أخلاقية ليس عقداً أو اتفاقاً بل نمو طبيعي من الأسرة الى دولة المدينة، وينظمه الدستور والقانون**))[3]، وهذا معناه أن رؤية أرسطو للمجتمع المدني قائمة أساساً على أن هذا الأخير عبارة عن مجموعة سياسية

1- جون هرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، مرجع سابق، ص 38

2-المرجع نفسه، ص 38

3-فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مكتبة مدبولي، 2005، ص45 .

تخضع لجملة من القوانين، ذلك أنه لم يقم أي فروقات بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في الفكر اليوناني عموماً، وعند ارسطو بوجه خاص يقصد بها المجتمع المدني، ويعبر عن تجمع سياسي يتمثل أعضاؤه في المواطنون والذين يقرون بالدولة ويتصرفون بما تشرعه وتقتضيه .

ولعل ما يؤكد صحة الفكرة القائلة أن المجتمع المدني نشأ أول مرة في الفكر اليوناني((**مفردة المجتمع المدني انطلقت مع أرسطو حيث استخدم مفهوم المجتمع المدني كمرادف لدولة وسماه المجتمع المدني والترجمة الحرفية للمفردة هي nonion politke وترجمة الى اللغة الانكليزية communi.polrcai ثم Assoctation.society وظل هذا المصطلح تحمل دلالته السياسية حيث جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب السياسة لأرسطو ما استحدث لفظة civil بدلاً من potitcal وصفاً للدولة المدنية**))[1]، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على شيئان اثنان، الأول أن المجتمع المدني ظهر عند اليونان أول مرة، وهذا متفق عليه الى حد بعيد والثاني أن أرسطو لم يضع حداً يفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي المتمثل في الدولة.

هذا ويحدد أرسطو جملة من الأهداف والوظائف التي يسعى المجتمع المدني لتحقيقها، ذلك أن : ((**أن المنهج الغائي لدى أرسطو أدى به الى اعتبار أن المدينة هي الرابطة أو الاجتماع الأكثر شمولاً وسيادة على الروابط الانسانية كلها، لأنها تهدف الى أن تشمل الغايات الإنسانية كلها، وتسود عليها، إن العائلة أو القرية توجد من أجل الحياة، لكن المدينة توجد من أجل "الحياة الصالحة" وهي الاكتمال**

1-وجيه عقد وعلي، مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، مجلة جامعة الكويت، تكريت للعلوم الانسانية، العدد 7، جامعة الموصل، ص 537.

التام المكتفي ذاتياً لتطور الاخلاقي الإنساني))[1]، وهذا معناه أن أرسطو يرى أن المدينة هي القادرة على تحقيق مجتمع انساني أكثر تلاحم ووحدة، بحيث تقوم هذه الرابطة أو الاجتماع على مبادئ اخلاقية وانسانية عامة، باعتبارها الغاية القصوى التي تسعى المدينة الى تحقيقها، حيث يرى أرسطو: **((أن واجب الدولة في تأمين الكمال الخلقي للمواطنين وقوامها يهدف الى تحقيق حياة سعيدة وخيرة وفي الدولة فقط يمكن لفضائل الأفراد أن تتحقق وأن تكتمل، تتشكل الدولة من تعاقب جماعات كبيرة ومتعددة: وفي الأصل تتكون الجماعة من أزواج الرجل والمرأة، الأب والأولاد، السيد والعبيد، هؤلاء جميعاً يشكلون الأسرة ومن الأسرة تتكون القرية، ومن ثمة المدينة التي هي عبارة عن ترابط من القرى، وحدها المدينة هي التي تضمن الكفاية للجماعة))**[2]، ومعنى ذلك أن ارسطو سعى الى توضح مهام الدولة ودورها والغاية من قيامها، على اعتبار أنه لا يمكن للفرد أن يحقق الفضائل التي يسعى اليها خارج اطار الدولة معبراً في ذلك على أساس قيام الدولة، والتي تتشكل من جماعات، بحيث تتكون كل جماعة من العلاقات الثنائية، كالرجل والمرأة، والأب والابناء، وهكذا تتشكل الأسرة، ومنها القرية ثم المدينة، وبهذا فإن مدينة أرسطو تقوم على أساس الترابط بحيث تكون قادرة على ضمان جملة الاحتياجات التي تحقق الكفاية للجميع.

المطلب الثاني: الفلسفة الأوربية الحديثة

يتناول هذا المطلب فكرة المجتمع المدني عند كل من رواد نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك بالإضافة الى أفكار هيجل وماركس.

1- جون اهر نبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكر، مرجع سابق، ص 41

2- بيتر كونزمان-بيتر بوركارد-فرانز فيدمان، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 53

1-نظرية العقد الاجتماعي* :

طرحت نظرية العقد الاجتماعي تصور حول المجتمع المدني، حيث ((**تتلخص نظرية العقد الاجتماعي التي لجأت إليها الليبرالية لوضع تصور لهذا الكيان الاجتماعي ولطبيعة العلاقة بين الإنسان والدولة في القول بان العلاقة بين الفرد أو مجموع الأفراد والدولة ممثلة في السلطة الحاكمة هي أساساً قائمة على تعاقد يقضي بتنازل الأفراد عن بعض حرياتهم في سبيل السلطة بالمحافظة على باقي الحريات، وتوفير المناخ الآمن للاستمتاع بها**)) [1]، حيث أن الهدف من وراء اقامة العقد الاجتماعي محاولة ايجاد معادلة موضوعية بين طرفي الحكم والمتمثلة في الحاكم والمحكوم، على اعتبار أنه يوجد مجتمع تسوده جملة من العلاقات فإنه من الضروري وجود اطار ينظم سير هذه العلاقات، وذلك من خلال التنازل عن بعض من الحريات وبهذا فإن : ((**المجتمع المدني نشأ عن تنازل المرء عن الصلاحيات التي كان يتمتع بها، إبان الطور الطبيعي، تتلخص هذه الصلاحيات عند لوك في أثنين: صلاحية المحافظة على ذاته وعلى ذوات البشر وفقاً للطبيعة القاضية بضرورة بقاء النوع البشري، وصلاحية انزال العقوبات بالخارجين عن تلك السنة**))[2]، بمعنى أن يتنازل الأفراد في اطار المجتمع المدني حسب لوك عن كل الحقوق التي كان يتمتع بها في اطار المجتمع الطبيعي بحيث يتم هذا التنازل وفق عقد بين الأفراد لفرد واحد يتولى شؤونهم وحفظ مصالحهم، دون محاولة الخروج عن هذا العقد سواء

*- نظرية العقد الاجتماعي: تعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت نهايات القرن السادس عشر، وتعتبر اسهامات فلاسفتها وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي، الذي أفادت منه بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني .

1- محمود يوسف السماسيري، فلسفة الاعلام المعاصرة في ضوء المنظور الاسلامي، على الموقع الالكتروني : http://www.philadelphia.edu.jo/newlibrary70338

2- جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية للترجمة الروائع، بيروت، لبنان، ط1، 1959، ص 45.

الحاكم أو المحكومين، فسلطات الدولة أو المجتمع المدني لا تختلف في جوهرها عن السلطة التي كانت للفرد في ضل المجتمع الطبيعي، ولكن الفرق يكمن في أن المجتمع المدني يحاول ضبط الأفراد وتنظيمهم في إطار الروابط الاجتماعية، وذلك من خلال جملة الاصلاحات التي يتبناها المجتمع المدني بحيث أن الفرق بين المجتمعين المدني والطبيعي يكمن في أن الأول يحرص على اصلاح الفرد وجعله أكثر التزاماً وأكثر حيادية في تطبيق القوانين، خاصة في تلك القضايا التي تحمل طابع شخصي.

وتجدر الاشارة الى أن :((**نظريات المجتمع المدني قد استبعدت كل التنظيمات المرتبطة بالمجتمع الطبيعي، ونظرت الى المجتمع المدني باعتباره يتشكل من التنظيمات الأكثر ارتباطاً بالمجتمع السياسي إذ لم يكن الأكثر تماهياً معه**))[1].

وهذا يعني أن نظريات العقد الاجتماعي أخذت على عاتقها الدفاع عن الحقوق الطبيعية، وهذه الحقوق التي تم تجاوزها في المجتمع الطبيعي، وبالنظر الى العقد الاجتماعي نجد أنه عبارة عن صياغة للحق الطبيعي وبالتالي فإن المجتمع السياسي بحسب أصحاب هذه النظرية هو الكافل الوحيد للحقوق، الطبيعية، هذه الحقوق لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل مجتمع سياسي ثابت يقوم على فكرة جوهرية أساسها العدل والمساواة والأمن، ولعل : ((**الرأي الذي يقدمه لوك للحفاظ على حقوق الفرد وتماسك المجتمع المدني يأتي في كتابه رسالة في التسامح، حيث يؤكد لوك على التسامح المتبادل كفضيلة مدنية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم في المجتمع المدني، فيساعد التسامح المتبادل المقرون بالاحترام المتبادل على تجاوز المشكلات الناتجة عن التعصب الديني، ويسمح بإمكانية التعايش بسلام بين الجماعات**

1 –علي ليلة، حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مرجع سابق، ص 74.

المختلفة في المجتمع))[1]، هذا معناه أن لوك حدد التسامح كفضيلة اخلاقية مدنية لها دور فعال في تحقيق السلم على أساس أنها تضمن الحقوق الفردية داخل المجتمع المدني، وتجدر الإشارة الى أن لوك كان قد فصل بين الدولة أو المجتمع المدني والدين، حيث يرى بأنه : **((من أجل حماية حقوق كل فرد في المجتمع المدني من التعدي عليها باسم الدين وفي هذا الأمر يقول لوك بضرورة فصل الدين عن عمل الدولة، ودفاعاً عن حق الفرد و حريته في التفكير والاعتقاد والاختلاف ويميز لوك عمل الحكومة المدنية عن عمل الدولة، ويدعوا الى اقامة الحدود الفاصلة بين الكنيسة والدولة))**[2]، ومن هنا يتضح لنا جلياً أن لوك قد أقام الحد الفاصل بين المجتمع المدني أو الدولة وبين الكنيسة، وكان الهدف من وراء هذا الفصل هو حفظ الحقوق الفردية في المجتمع وذلك باستبعاد تدخل الكنيسة بأي شكل من الأشكال تحت غطاء الدين، ذلك أن الكنيسة كانت تتدخل في حرية الفرد الفكرية وحرية معتقداته وهذا ما يعتبر تجاوز للحقوق الطبيعية .

أما بالنسبة لهوبز فيرىّ أن **((أساس بناء المجتمع ومبدأه هو الحق المقيد يالقانون المساند بقوة السيف، ويقبل لوك أن يكون الحق المقيد بالقانون أساس المجتمع ولكن يرفض القوة، وبهذا تصبح حقوق الانسان المنضبطة بالقانون أساس بناء المجتمع ومبدأه المنظم الذي من أجله يكون الاتفاق أو العقد الاجتماعي لتأسيس المجتمع أو قيام الحكومة المدنية))**[3]، وقد تكون هذه هي نقطة الخلاف بين هوبز ولوك حول طبيعة الحكم في ظل العقد الاجتماعي ذلك أن هوبز يرى أن القانون هو الذي يحفظ للحقوق والقانون لا يمكن أن يطبق إلا في ظل قوة السلطة،

1- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، مرجع سابق، ص 96

2- المرجع نفسه، ص 74.

3- دعاء ابراهيم عبد المجيد، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العلمية الانتخابية، مرجع سابق، ص 22.

في حين أن لوك يرى بضرورة حفظ الحقوق الطبيعية عن طريق القانون، ولكنه يدعوا الى استبعاد القوة فتكون الحقوق المنظمة قانونياً مبدأ رئيسي في بناء مجتمع منظم وهو الهدف الذي تأسس من أجله العقد الاجتماعي ومنه قيام حكومة مدنية .

2-هيجل وماركس:

على أثر نظريات العقد الاجتماعي جاء كل من هيجل وماركس ليعطي مفهوم مغاير لما طرحه رواد هذه النظرية، فإذ كان المجتمع المدني عندهم يشير الى تلك المجتمعات التي استطاعت أن تتخطى حالة الطبيعة التي قامت بناءاً على عقد اجتماعي جمع الأفراد و وحدهم، ونتج عن ذلك ما يسمى بالمجتمع المدني أو الدولة، فإن هيجل وماركس لهما وجهة نظر ومبادئ مغايرة لأصحاب هذه النظرية .

2-1-هيجل :

نقول أن هيجل أعطى مفهوم آخر يختلف عما قدمه من سبقه حيث أن **((المصطلح أكتسب معنى متميزاً مع هيجل (1770-1831م) إذ لم يعد المجتمع المدني يراد به المجتمع السياسي بل أصبح المجتمع المدني هو جملة المؤسسات والتنظيمات التي تقع في مقابل الدولة، فهو في نظر هيجل يشمل "التعاونيات والتجمعات الاقتصادية))**[1]، معنى ذلك أن المجتمع المدني حسب هيجل يضم أولئك الأفراد الذين يسعون الى تحقيق جملة من المنافع الخاصة، وغايتهم من المجتمع المدني ربحية .

وقد اعطى هيجل صورة لوصف المجتمع المدني وذلك من خلال اعتقاده أن **((هناك علاقة مركبة بين الدولة والمجتمع المدني وهي علاقة تعارضية وتكاملية،**

1-بن سماعين موسى، مشكلة الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون، اشراف اسماعيل زروخي، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 68.

فالمجتمع المدني هو مجال لتقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو مجال تنافس الحاجات الخاصة المتعارضة، أما الدولة فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني الذي هو حسب وجهة نظره لحظة من لحظات الحياة الروحية، وهي تقع بين العالم البسيط الأسرة الأبوية والدولة المتحكمة في ذاتها))[1]، وبالتالي فإن هيجل حاول رسم صورة مغايرة للمجتمع المدني خارج اطار الدولة، حيث وصفه بأنه مجتمع يسوده الصراع والنزاع والتفرقة، ولا يمكن التخلص من هذه الأوضاع إلا في ظل وجود الدولة، فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجال لتقسيم العمل وتحقيق الاكتفاء في الحاجات المادية وفي ذات الوقت هو مجال صراع المصالح الخاصة والمتعارضة، فهو يريد من خلال هذا الطرح الاشارة الى مجالات الانتاج وتبادل الخيرات، أي في مجال المصالح الخاصة، محاولاً من خلال ذلك أن يثبت أن الدولة هي الراعي للمصلحة العامة معتبراً أن المجتمع المدني عاجز عن أداء وظائفه خارج اطار الدولة، وفي نقطة أخرى يشير هيجل الى مقومات تشكل المجتمع المدني، حيث يرى أن : **((تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، فالمجتمع المدني عند هيجل هو الحاجة والأنانية، وبناءاً على هذا فهو في حاجة دائمة الى المراقبة من طرف الدولة))** [2]، معنى هذا أن هيجل يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالأولى ممثلة في الإرادة العامة، أما الثاني فيتمثل في الإرادة الخاصة، حيث يعتقد هيجل أن المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، ويصف هيجل المجتمع المدني بالأناني، فهو في نظره يعبر عن المصلحة الخاصة، وانطلاقا من هذا فإنه من الضروري أن يكون تحت رقابة الدولة .

1-عبد الحسن شعبان، المجتمع المدني سيرة وسيرورة، مرجع سابق، ص 38.

2-عمارة ليلى، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، اشراف عاشور عبد الكريم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضرّ، بسكرة، 2013/2012، ص 09.

2-2-ماركس:

تجدر الاشارة في بداية الأمر الى أن ماركس كان قد تأثر بالفكر الهيجيلي الى حد ما، لكن هذا التأثر لم يمنعه من صياغة رؤيته في قالب آخر مختلف، حيث أن : **((تصوره للعلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني ساقته الى صياغة نظرية تختلف وتتباين مع الفلسفة الهيجلية، ويتجلى هذا الاختلاف خصوصاً في اعتبار كارل ماركس أن الدولة ليست فكرة مطلقة ولا مستقلة عن المجتمع المدني بل إنها تابعة له))** [1]، هذا معناه أن ماركس أعطى بعداً جديد للمجتمع المدني حيث اعتبره الركيزة الاساسية بالنسبة للدولة على اعتبار أنه يمثل العلاقات المادية القائمة بين الأفراد، ويصف ماركس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بكونها علاقة تبعية أي تبعية الدولة للمجتمع المدني معتبراً أن الدولة هي المرآة العاكسة لمصالح الطبقة البرجوازية والتي تملك وسائل الإنتاج والتي هي في الوقت نفسه أساس المجتمع المدني .

المطلب الثالث : الفلسفة الغربية المعاصرة

أنطونيو غرامشي:

أتخذ المجتمع المدني شكلاً جديد في الفكر الغربي المعاصر باعتباره مفهوم مطاطي فهو يساير تطورات كل عصر، ومن أبرز المساهمين في بلورة هذا المفهوم وتطوره أنطونيو غرامشي ذلك أنه : **((لم يقبل حصر المجتمع المدني، وربطه بالجانب الاقتصادي، فالمجتمع المدني له كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القهري**

1-بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، اشراف لعجال محمد الأمين، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/ 2012، ص 23.

للدولة فحسب وإنما أيضاً عن المؤسسات الاقتصادية للمجتمع))[1]، هذا معناه أن المجتمع المدني أصبح يعبر عن جملة المؤسسات التي تتفاعل داخل المجتمع سواء أكانت هذه المؤسسات ثقافية أو اجتماعية أو غيرها من المنظمات الاجتماعية، وهدفها من وراء ذلك الدفاع عن مصالح الأفراد، وبالتالي فإن غرامشي رفض ربط المجتمع المدني بجانب معين سواء أكان سياسي أو أقتصادي، فالمجتمع المدني يمثل أي مؤسسة لها فاعلية اجتماعية، وقد حدد غرامشي وظيفة المجتمع المدني وهي((**الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا أما وظيفة المجتمع السياسي فهي السيطرة والإكراه وعند غرامشي المجتمع المدني هو كل المؤسسات التي تتيح للأفرادا لحصول على الخبرات والمنافع العامة والمنافع العامة، دون تدخل أو توسيط الحكومة هو النسق السياسي المتطور**))[2]،معنى ذلك أن غرامشي قد حدد بعد جديد للمجتمع المدني وأوضح أن وظيفته تكمن في فرض الهيمنة الأيديولوجية الثقافية مؤكداً على رفضه لربط المجتمع المدني بالمجال الاقتصادي فقط أو السياسي فقط، فالمجتمع المدني هو مجتمع الحوار وتبادل الثقافات والايديولوجيات .

ولعل من المفارقات التي تميز فكر غرامشي عمن سبقه تتجلى في طرحه الجديد والمختلف لفكرة المجتمع المدني حيث: ((**تكمن أصالة فكر غرامشي في ذلك التجاوز الذي مثلته فلسفته مع مصادره، كما تكمن أيضاً في كون التحديدات التي فصلها غرامشي على مقاسات مفهوم المجتمع المدني هي التي تسود الساحات الفكرية الآن، بحيث لم يعد في الإمكان الحديث في مجال المجتمع المدني دون**

1-بن سماعين موسى، مشكلات الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون، مرجع سابق، ص 69.

2- عبد الحين شعبان، المجتمع المدني سيرة وسيرورة، مرجع سابق، ص 147.

العودة لما سطره غرامشي في كراسته)) [1]، ذلك أن المجتمع المدني تبلور في قالب جديد يختلف الى حد بعيد عما تحدث عنه المفكرون قبله، فإذا كان هيجل ومارس يرون أن المجتمع المدني قائم على طبقات اجتماعية وتحديد مفهومه عندهم يقوم بالدرجة الأولى على الأساس الاقتصادي إلا ان غرامشي نظر إليه باعتباره يدخل في سياق إشكالات فكرية سياسية تتمثل أساساً في الهيمنة الأيديولوجية، فكان تجاوزه قائم على رؤيته لعلاقة المجتمع المدني بالبنية الفوقية على عكس هيجل وماركس وبذلك كان تصور غرامشي للمجتمع المدني كمجال اجتماعي تسود بين أفراده صراعات وخلافات ذات طابع ايديولوجي .

1–محمد يحي حسني، مفهوم المجتمع المدني لدى انطونيو غرامشي من خلال كراسات السجن من التنوير الى الالحاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–اللمانيا، ط1، ص 38.

المبحث الثالث: تسرب فكرة المجتمع المدني الى الفكر العربي

تجدر الاشارة في بداية الأمر الى أن المتفق عليه بالإجماع هو أن فكرة المجتمع المدني غريبة عن الفكر العربي وأنه مستورد من الغرب مثلما تم استيراد العديد من الأفكار والتصورات

المطلب الأول: اشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي :

إن الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح العديد من الصعوبات ولعل من أبرزها : ((**ضعف التأصيل النظري للمفهوم وذلك على الرغم من شيوع استخدامه**)) [1]، معنى ذلك أن مفكري العرب لم يكن لهم بحث عميق في المفهوم بالرغم من أنه كثير الاستخدام ومتعدد الطرح والتناول، وهذا الأمر سيؤدي حتماً الى عدة نتائج سلبية، ذلك أن كل مفكر استخدمه في سياق يعتقد أنه مناسب للمفهوم أو الموضوع الذي يعالجه، بحيث يصبح هناك نوع من الذاتية، في استعمال المفهوم فيصل الى حد المبالغة في اعطاء قيمة للمفهوم .

اضافة الى جملة من الصعوبات نجد أيضاً : ((**الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني**))[2]، وهذا راجع بالضرورة الى عدم الضبط الدقيق للمصطلحات المستخدمة وبالتالي اختلاف وعدم ثبات المعني المقصود من هذا المفهوم، والسبب المباشر في ذلك حداثة وجدة استعمال هذه المفاهيم المستوردة من ثقافات أخرى دون معرفة المعاني والمواضيع التي كانت وراء ظهورها.

وقد حاول الكثير من المفكرين إثبات أن المجتمع المدني مفهوم ليس بالغريب عن الفكر العربي، ذلك أن المجتمع الأهلي هو نفسه المجتمع المدني، فنجد أنفسنا

1- احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 25.

2- المرجع نفسه، ص 25

بين أطروحتين، الاولى تقول بتطابق المفهومين في حين ترى الثانية أنه لا علاقة بينهما وأن لكل منهما شكل مختلف، بحيث أن لكل منهما زاوية مختلفة، وطرح مغاير للآخر هذا نجده عند مفكرنا عزمي بشارة، ولكن هذا لا يستعبد : ((**فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءاً من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن**)) [1]

وهذا يؤكد الى حد ما شيوع واستخدام المفهوم في العالم العربي ولكن بصيغة مختلفة عن ما هو عليه في الأصل بحيث ((**يتسع مفهوم المجتمع المدني ليضم أشكال وتنظيمات جديدة طورتها الحضارات الأخرى، كالمجتمع الأهلي الذي طورته الحضارة العربية الاسلامية بحيث تشكلت تنوعات جديد للمجتمع المدني، ابتداءاً من المجتمع المدني بحسب تطورات التراث الغربي، وحتى المجتمع الأهلي المستند الى تصورات الحضارة العربية الاسلامية ونحن إذا تأملناها فسوف نجد أنها تنظيمات تؤدي نفس الأدوار وتقوم بنفس الوظائف**))[2]، وهذا يعني أن المجتمع المدني عند الغرب هو الصورة المطابقة للمجتمع الأهلي عند العرب، وإن اختلفت التسمية فإن الدور أو الوظيفة هي نفسها، وإذا تأملنا هذا القول فإنه لا يسعنا إلا ان نجزم بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي، ولكن في صورة مغايرة لما طرح في الفكر الغربي أي وجوده بصورة تتوافق مع البيئة في العالم العربي .

إن الاختلاط الذي رافق مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي استدعي ضرورة الاعتماد على طريقة يتم من خلالها التمييز بينهما، بحيث : ((**يتم التفريق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بناءاً على أن الأول أي المدني يتكون من مؤسسات يشكلها الأفراد طواعياً لأداء خدمة عامة غير ربحية ويقوم على الروابط الثانوية الأفقية التعاقدية واللاشخصانية الفردية، وهذا بينما يشكل مفهوم المجتمع**

1-العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجاً، ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي والمجتمع المدني"، قسم الدرايات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سورية، جامعة دمشق، 2000، ص 36.

الأهلي نقطة جدل في علاقة المجتمع المدني أو عدمها، فهو يقوم على الروابط الأولية والعمودية الوراثية والشخصية والعضوانية))[1]، وانطلاقاً من هذا فإن الطريقة المثالية لتمييز بين كل من المجتمعين المدني والأهلي تتجلى من خلال الاطلاع على مكونات، وطابع كل منهما على حدا، حيث أن المجتمع المدني تتم عملية تكوينه من خلال مؤسسات يقوم بتشكيلها الأفراد طواعية بغرض أداء وخدمات دون انتظار أي مقابل أو تحقيق فائدة أو ربح، في حين أن المجتمع الأهلي يقوم بالدرجة الأولى على جملة الروابط الأولية وتتدخل فيه الوراثة والعضوية وغيرها من الروابط على عكس المجتمع المدني .

هذا وتوجد العديد من الآراء التي تقول بوجود مؤسسات المجتمع المدني وحضورها في العالم العربي منذ بداية ظهور الدولة الإسلامية إلا أن الأمر يكمن في اختلاف أشكال هذه المؤسسات ذلك أن : **((حقيقة الأمر تؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني بدأت في الظهور في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العسرين، حيث شكلت النقابات العالمية والمهنية وكذلك الجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات التي تشكل مؤسسات المجتمع المدني))**[2]،

حيث لا يغيب عنا أنه في هذه الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن العالم العربي قد شهد نوعاً من الانفتاح سواءاً من الناحية الفكرية أو الثقافية، وهذا ما شكل أرضية خصبة لنشأة مؤسسات المجتمع المدني في شكل نوادي ثقافية وجمعيات، هذا وتعد الجمعيات التي تأسست خلال القرن التاسع عشر في العالم العربي الصورة الأولية لمؤسسات المجتمع المدني على اختلاف توجهاتها، فهناك من

1- سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية، الجزائر، دراسة حالة رياض بورثين، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/ 2010، ص 26

2- المجتمع المدني في العالم العربي، التطور الإطار القانوني والأدوار، 2014، ص 26.

أخذت توجهاً وصبغة اجتماعية، وهناك جمعيات أخذت توجه وصبغة سياسية، وتجدر الاشارة الى سرعة وفاعلية الانتشار الواسع لهذه المؤسسات في العالم العربي، وذلك على الرغم من التباين في زمن الظهور والاختلاف في توجهات وصفات كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، وهذا بدوره كان قد طرح جملة من الاشكاليات تتمحور حول استعمال مفهوم المجتمع المدني حيث : ((**عكست هذه الاشكاليات ونتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم، فالبعض يستخدمه ومايرتبط به من مؤسسات اجتماعية عامة، والبعض يستخدمه كمقابل للدين، بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي اعلان مبادئ العلمنة الكاملة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني**))[1].

هذ معناه أن هذه الاشكالات بدورها أفرزت تعددا في استعمال المفهوم، فهناك من يربطه بالطابع الاجتماعي ومؤسساته العامة في حين يراه آخرون كصورة للدين وتبعاً لذلك يجب التمييز بين الدين والدولة، وبهذا تكون العلمنة كأساس أول لقيام مجتمع مدني في الوطن العربي .

المطلب الثاني : المجتمع المدني في الفكر العربي:

في البداية لا بد من التسليم بالفكرة القائلة أن المجتمع المدني هو نتاج العقلية الغربية، والفكر الأوربي وهو الطرح المتفق عليه حتى الأن، من خلال ما تم التعرض اليه سواء في هذا العمل أو في الأعمال السابقة، ذلك أنه في ((**نطاق الفكر السياسي العربي فالعل من المفارقات أن هذا الفكر لم يتعرف على مفهوم المجتمع**

1-أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 26.

المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات غرامشي في المنطقة العربية)) [1].

وهذا يعني أن مفهوم المجتمع المدني بدأ ينتشر في الفكر العربي كنتيجة حتمية لتأثره بإنتاج المجتمع الغربي، حيث لاقى هذا المفهوم رواجاً على مستوى البلدان العربية خاصة في تلك الدول التي ترفع فيها شعارات غالباً ما تتعلق بالخطاب الرسمي لمشاريع التحول الديموقراطي، انطلاقا مما يحمله هذا التحول من مؤشرات ايجابية تخدم مختلف ميادين ومجالات الحياة في عالمنا العربي وخاصة في الميدان السياسي الاقتصادي والاجتماعي، ولعل ما يؤكد هذا التصور في الطرح هو أن الدول العربية لم تحقق التطور إلا في تلك الميادين البعيدة عن سلطة الدولة، لهذا كان من الضروري استخدام المجتمع المدني لتعزيز قوة المجتمع، ضد جهاز الدولة الذي يوصف بكونه جهاز قمع وتسلط على الحريات وغيرها .

والمتفق عليه في الوطن العربي سواء بتصريح مباشرة أوغير مباشر أن الحكم في الدولة العربية مبني أساساً على علاقة عكسية بين السلطة والحرية وهنا يشكل عائق أمام قيام مجتمع مدني وذلك في حالة قوة السلطة، خاصة أن المجتمعات العربية تعرف بطاعتها للحاكم خوفاً منه أكثر من كونها حرية واختيار ولذلك كان ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي ضروري لكسر هذا الحاجز وتقييد السلطة السياسية لوضعها في إطار لا تخرج عن سياقه، وهذا ما يفسر : **((طرح المفهوم في المحافل الثقافية العربية والمنتديات مع بداية عقد الثمانيات من القرن العشرين ثم تصاعد تناول مفهوم المجتمع المدني في الكتابات العربية))**[2]، حيث أن الحاجة الى المجتمع المدني في الوطن العربي تكمن في ضرورة القيام بإصلاحات سياسية،

1-هاني شعان، دراسات في الديمقراطية وحقوق الانسان، دار الجنان لنشر والتوزيع، 2016، ص 82.

2- اماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008، ص54.

بغرض الانتقال من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، ومنه الى الديمقراطية وأصبح المجتمع المدني بذلك يشمل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتي تنشط في مجالات مختلفة، بعيداً عن سلطة الدولة حيث : ((**نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية لاسيما تونس والجزائر**))[1]، وعلى هذا الأساس ثم اعتبار المجتمع المدني الحل الأمثل لتخلص من مضايقات الدولة، والتي تتحكم في العمل السياسي في الوطن العربي بوجه خاص، وهذا ما جعل التنظيم الحزبي والنقابي وكل أشكال التنظيمات الأخرى تتسم بالضعف وذلك نظراً لضغوطات المفروضة عليها من طرف الدولة، ولكن هذا لم يمنع من قيام مجتمع مدني في العالم العربي، ولكنه كان بمثابة عائق في وجه قيامه وتأسيسه .

وفي سياق الحديث من المجتمع المدني في الوطن العربي نقول أن المجتمع المدني يشكل ظاهرة نسبية، فهي ليست مقترنة بالمجتمع الغربي على اعتبار أنه ظاهرة كغيره من الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، إلا أن الاختلاف يكمن في مدى تبلور واكتمال نضج المجتمع المدني بحيث أن لكل مجتمع خصوصيته، وهذا يعني أن المجتمع المدني يتجلى في صور وأشكال مختلفة حسب طبيعة وبنية كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية .

1-هاني مشعان ربيع، دراسات في الديموقراطية وحقوق الانسان، مرجع سابق، ص 83.

الفصل الثاني

المجتمع المدني في فكر عزمي بشارة

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتاريخه

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني عند عزمي بشارة

المطلب الثاني: مراحل نشأة وتطور المجتمع المدني حسب عزمي بشارة

المبحث الثاني: المجتمع المدني والدولة

المطلب الأول: مفهوم الدولة

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة

المبحث الثالث: الأمة والقومية و المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم الأمة

المطلب الثاني: مفهوم القومية

المطلب الثالث: المجتمع المدني بين الأمة والقومية

تمهيد:

لقد زاد الاهتمام بالمجتمع المدني في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين، فأصبح يعتمد عليه كقاعدة أساسية في تحقيق الطموحات السياسية بصفة خاصة، خصوصا بعد موجة التغيرات التي سادت المجتمعات العربية.

وبالنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم وأهداف وادوار بارزة والتي تؤثر في سير العملية السياسية والتي تحدث تحولا في الواقع المراد تغييره فان مشاركته في المجال السياسي ضرورية حتى يتم تجاوز مختلف الأزمات السياسية في العالم العربي بصفة خاصة، وانطلاقا من هذه الفكرة يبحث هذا الفصل في مفهوم المجتمع المدني برؤية فكرية سياسية عربية من وجهة نظر عزمي بشارة إضافة إلى علاقته بالدولة هذا من جهة وبالأمة والقومية من جهة أخرى.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتاريخه

نتعرض في هذا المبحث إلى رؤية عزمي بشارة للمجتمع المدني من خلال تقديمه لتعريف ومراحل نشأته وتطوره والاستنتاجات التي توصل إليها بعد دراسته لهذا الموضوع من زاوية الفكر السياسي العربي.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني عند عزمي بشارة

مثلما أشرنا سابقا فان عزمي بشارة ضمن حديثه عن المجتمع المدني قد أشار إلى تعريف للمجتمع المدني ذلك أن ((**مفهوم المجتمع المدني هو أحد المفاهيم التي يقاومها التيار المحافظ، وهو مفهوم إشكالي حيوي يتحدث عنه عزمي بشارة عبر تطبيقاته الاجتماعية والسياسية على المجتمع العربي**))[1]، ومن هنا فان دراسة بشارة للمجتمع المدني كانت بناءا على فاعليته في المجال الاجتماعي والسياسي وذلك بالنظر إلى الواقع المعاش في عالمنا العربي وتدهور الحالة السياسية بفعل أجهزة قمعية غالبا ما يقال عنها بأنها تابعة لسلطة الدولة، والتي تقمع أي صوت ينادي بأي إصلاحات أو تغيير في المجال السياسي، وحتى نكون أكثر دراية بهذا المفهوم ومؤسساته ووظائفه كان على بشارة تحديد أصول واشتقاقات هذا المفهوم وتتبعه في مختلف المجالات التي ورد فيها ففي ((**موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يفرد مكان خاص لمصطلح « Civil Society » مع أن كلمة « Civil » تظهر كمكون لعدة مصطلحات أخرى، في معجم تاريخ الأفكار يظهر المصطلح « Civil Disobedince » أو العصيان المدني وتطلق عليه هذا الصفة لأنه عصيان للقانون المدني« Civil-law »**))[2] ولعل الملاحظ مبدئيا من هذا التفصيل في الاشتقاقات هو التدرج في المفهوم حيث أن مفهوم المجتمع المدني في كل مرة يراد به معنى معين يتشكل من خلال طبيعة وسياق الموضوع الذي طرح ضمنه، وذهب بشارة إلى أن المفهوم

1-ماجد حمدان، تاريخ الأفكار (دوائر الفكر الحديث)، دار يسويه للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 27.

2-عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1998 ص 63.

استعمل آنذاك باعتباره ((**مقاومة حضارية أو متميزة** « **Civiliered–Resistance** » **أو لأنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية** –**Civil** » « **Right**))[1]، فالملاحظ من خلال هذا أن بشارة يبحث بشكل دقيق في اشتقاقات واستخدامات مفهوم المجتمع المدني، وبالنظر إلى ما تم التعرض إليه حتى الآن نقول أنه يوجد فصل بين ما يسمى المجتمع والدولة آنذاك، وهذا الفصل نفسه يستدعي بالضرورة وجوب اختلاف صياغة كل من المجتمع والدولة على اعتبار أن كل منهما يهتم بجانب يختلف عن الآخر، ولكن هذا لا يعني اختلاف مجالها حيث أن لهما صيغة سياسية مشتركة ولكن المفارقة تكمن في أن الدولة تبحث في سبيل تحقيق القوة والسلطة على أفراد المجتمع في حين أن المجتمع المدني يبحث في إن كانت هاته السلطة والقوة شرعية ومشروعة من خلال تركية مختلف أطياف المجتمع هذا ويستمر بشارة في الحديث عن اشتقاقات المفهوم حسب العديد من المعاجم والموسوعات حيث يرى انه وفي ((**معجم الفكر الحديث تظهر مفاهيم العصيان المدني وحركة الحقوق المدنية** « **Civil–Right– Moverment** » **في السياق الأمريكي ولكن يغيب المجتمع المدني تماما، أما في معجم بولوين (Boldwin) للفلسفة وعلم النفس فيظهر مفهوم** « **Civil** » **ومفهوم** « **Civil–Low** » **ولكن المجتمع المدني غائب**))[2] وبالتالي فانه ومن خلال ما أشار إليه بشارة في كتابه المجتمع المدني يبقى المفهوم غائب عن الساحة حيث أنه لم يتم إيراده في أي سياق من سياقات الحديث، ولكن الأمر الملاحظ من خلال طرح مفكرنا لسلسة الاشتقاقات هذه انتهاءه إلى بلورة فكرة شاملة حول هذا المفهوم فيراه ((**وليد الانفصال المنبعث من المصدر التاريخي نفسه، ومحاولة لحل التناقض بين الإنسان والمواطن الذي يتخذ شكل تناقض بين الدولة والمجتمع، وهو الطاقة الهائلة التي يولدها جسر الهوة ويتخذ هذا الجسر في كل مرة شكلا أكثر تطورا ليعود إلى الانفصال من جديد، مولدا طاقة سياسية واجتماعية**

1– عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق، ص 64

2 المصدر نفسه، ص64.

وعاطفية باحثة عن وحدة أكثر تركيبا وتطورا))[1]، وفي هذا القول وصف دقيق لمفهوم المجتمع المدني حيث استطاع بشارة بلورته في صورة أكثر سهولة ووضوح فالمجتمع المدني عنده جاء كنتيجة لانفصال الدولة عن المجتمع بسبب التناقض القائم بينهما، فهو تشكل كقاعدة أساسية في وجه الدولة مع الإشارة إلى انه في كل مرة يعيد تشكيل وإنتاج نفسه ليستمر في انفصاله كل مرة عن الدولة بهدف الحصول على قوة سياسية واجتماعية تعزز إمكانية تحقيق أهدافه التي يطمع إليها.

وفي سياق حديث بشارة عن المجتمع المدني يعرفه بأنه: ((**الاتحادات الطوعية وهو مفهوم متأخر للمجتمع المدني في الوطن العربي، لكن في أوروبا وأمريكا وصف الجمعيات والاتحادات الطوعية بالمجتمع المدني يفترض وجود تاريخ طويل أدى إلى تشكل المجتمع المدني))**[2]، فالمجتمع المدني حسب تعريف بشارة له في الحالة العربية هو مجموعات الاتحادات الطوعية مشيرا إلى انه ليس بالمفهوم البسيط وسهل التناول بل هو مفهوم تبلور نتيجة العديد من المراحل والتطورات التي مر بها في الفكر الأوروبي والأمريكي حتى يتم وصفه بالمجتمع المدني، والفكرة التي يحاول بشارة توضيحها من خلال هذا الطرح إبراز الجانب التاريخي للمفهوم، وأنه ليس بالمفهوم الحديث كما يفترض الكثير، إضافة إلى ذلك فهو يشير إلى أن المجتمع المدني مفهوم وصل حديثا للوطن العربي فهو مستورد عن الغرب مثل ما يتم استيراد العديد من الانتاجات الغربية وما يفترض ذلك هو التاريخ الطويل الذي بلور وشكل ما يعرف اليوم بالمجتمعات المدنية.

1-عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المرجع السابق، ص82.

2-عزمي بشارة، محاضرة عن المجتمع المدني في الوطن العربي، ملتقى النهضة الشبابي الثاني، نيسان، أبريل 2011، تاريخ 2014/04/08، 21:40.

المطلب الثاني: مراحل تطور المجتمع المدني حسب عزمي بشارة

استطاع بشارة من خلال تتبعه لسياق التاريخي للمفهوم المجتمع المدني أن يوضح التطور أو المراحل التاريخية لتشكل وتبلور هذا المفهوم، ومن خلال تتبع رؤية بشارة لتاريخية المفهوم فهو قد مر بأربع مراحل حتى وصل ما هو عليه اليوم وتتميز كل مرحلة بإعطاء بعد آخر ونظرة مختلفة عن المرحلة التي سبقتها حيث يرى أنه في المرحلة الأولى ((**المجتمع المدني يقابل المجتمع الطبيعي وهو الحالة الافتراضية قبل وجود الدولة**))[1]، وهو التصور الذي افترضه مفكرنا في بداية نشأة المجتمع المدني حيث لا مجال للمقارنة بين المجتمعين المدني والطبيعي فهما وجهان لعملة واحدة وهذا طبعا قبل أن يوجد جهاز الدولة وهذا التصور ساء لفترة طويلة من الزمن حيث أن المجتمع المدني ممثلا في المجتمع الطبيعي افترضه الفلاسفة والمفكرون من بدايات الفكر الكلاسيكي القديم بداية من اليونان وبخاصة عن أرسطو وأفلاطون.

وفي المرحلة التطورية الثانية يشير بشارة إلى ((**قيام النظام الرأسمالي في القرن 17 وهنا بدأ انفراز المجتمع عن الدولة**))[2]، بمعنى التمهيد لقيام مجتمع رأس مالي أقل ما يقال عنه مجتمع اقتصادي بالدرجة الأولى يعبر عن مجموعة من الطبقات في المجتمع وفي مرحلة زمنية مغايرة جاءت المرحلة الثالثة ((**لتمييز ضمن أحزاب وعائلات وطوائف وهو القائم بالذات من كل هذا عن الاتحادات الطوعية وهي الأحزاب والنقابات والجمعيات**))[3] فالمجتمع المدني في هذه المرحلة ممثل في الاتحادات الطوعية من جمعيات ونقابات وأحزاب والملاحظ أنه كان ذات طابع سياسي نظرا لكون الأحزاب السياسية ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ليستمر على هذا الأساس حتى تم ((**فصل الأحزاب السياسية لأنها مرتبطة**

1-عزمي بشارة، محاضرة عن المجتمع المدني في الوطن العربي، ملتقى النهضة الشبابي الثاني، مصدر سابق.

2- المصدر نفسه.

3 المصدر نفسه.

بالسلطة، وأصبح المجتمع المدني يعبر عن الاتحادات الطوعية))[1] وبالتالي كانت هذه المرحلة الرابعة لمراحل تطور المجتمع المدني حسب عزمي بشارة * والتي قسمها إلى أربع مراحل تطورية ساهمت في بلورة الشكل النهائي للمجتمع المدني اليوم.

1- عزمي بشارة، محاضرة عن المجتمع المدني في الوطن العربي، ملتقى النهضة الشبابي الثاني، مصدر سابق.

*-**عزمي بشارة:** من مواليد الناصرة، 22 تموز 1956 مفكر وأكاديمي وكاتب سياسي، فلسطيني حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة، قائد التجمع الديمقراطي مؤسسه في الدولة الصهيونية (فلسطين 48) ونائب سابق عنه في الكنيس الإسرائيلي وهو يشغل منصب المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، له عدة مؤلفات منها: المسألة العربية والثورة التونسية المجيدة، المجتمع المدني :

http :llar.wlki peidia.arg.

المبحث الثاني: المجتمع المدني والدولة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة و المجتمع المدني، حيث يتم الحديث عن الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تسيير الدولة، وذلك من خلال إبراز نقطتين أساسيتين الأولى تتمثل في طرح مفهوم الدولة، والثانية ممثلة في جدلية العلاقة بين جهاز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني:

المطلب الأول: مفهوم الدولة

أ- في اللغة:

يعرف جميل صليبا الدولة في معجمه الفلسفي بأنها مشتقة من "دالت الأيام دارت، والله يداولها بين الناس، ودال الدهر انتقل من حال إلى حال"[1].

أما ما جدة شاكر مهدي فقد عرفت الدولة " بالضم في الدال يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا و(دولات) و(دولة)، وقال أبو عبيد (الدولة) بالضم اسم شيء يتداول به بعينه و(الدولة) بالفتح الفعل"[2].

وقد وردت لفظة الدولة أيضا في الدليل الفلسفي الشامل لرحيم أبو رغيف الموسوي بأنها لفظ " يدل على الاستيلاء والشيء المتداول والدولة لم تظهر في اللغات الغربية إلا في العصور الحديثة، فعند اليونان كانت تسمى بوليس « Polis » والتعابير الرومانية تختلف عن اليونانية"[3].

1-جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، 1982، ج1، ص568.

2-ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب العدد 96، بغداد العراق، ص 558.

3-رحيم أبو رغيف الموسوي، الدليل الفلسفي الشامل، دار الحجة البيضاء، بيروت- لبنان- ط1، 2013، ج1، ص544.

ب- في الاصطلاح:

مثل ما تتعدد الاشتقاقات اللغوية للفظة الدولة فان لها عدة تعريفات من الناحية الاصطلاحية، ولعل من التعريفات المتداولة ما يلي:

حسب التعريف الذي أورده إبراهيم مدكور فان الدولة عبارة عن ((**مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة التي تربطه بها بعض العلاقات وتختلف الدولة فيما بينها، من حيث تكوينها ونظام الحكم فيها، فمنها كبيرة وصغيرة ومنها ملكية وجمهورية**))[1]، وفي تعريف آخر للدولة يشير جلال الدين سعيد في مؤلفه معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية حيث تعرف على أنها: ((**جمع من الناس يخضعون لنفس التشريع ونفس السلطة السياسية، وتعني أيضا كلمة الدولة تلك السلطة السياسية نفسها، فالدولة إذن هي السلطة السياسية ومجموع الهياكل والمؤسسات (وزارات- ولايات – بلديات- مراكز شرطة- سجون- محاكم- ....الخ) التي تمارس من خلالها السلطة**))[2].

وقد ورد مفهوم الدولة في الموسوعة الفلسفية حيث يشير إلى أنها: ((**التنظيم السياسي للطبقة السائدة في الاقتصاد، غرضها هو حماية النظام القائم وقمع مقاومات الطبقات الأخرى وقد ظهرت الدولة عندما انقسم المجتمع إلى طبقات ، وذلك كأداة للطبقة المستغلة لقمع الشعب المستغل ، ويقوم نشوء الدولة على تشكيل سلطة عامة مزودة بجيش وبوليس وسجون والأنظمة المختلفة للقهر ، وفي مجتمع قائم كليا على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، تكون الدولة دائما في أيادي الطبقة المستغلة السائدة**))[3] و الملاحظ في هذا التعريف أن الدولة تعبر عن نظام سياسي لطبقة السائدة

1-ابراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر، 1983، ص85.

2-جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار لنشر، تونس، ص193.

3-روزنتال يودين ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة سمير كرم ، مراجعة صادق جلال العظم – جورج طرابيشي ، الطليعة لطباعة والنشر ، بيروت ، ص22.

اقتصاديا تقوم بالدرجة الأولى من أجل الحفاظ على مكانة هذه الطبقات ويشير هذا التعريف إلى أن الدولة ظهرت فعليا عندما انقسم المجتمع إلى مجموعة من الطبقات لتكون أداة قمع واستغلال لباقي أفراد الشعب ، وتنشأ الدولة أساسا على سلطة تتضمن مجموعة من الأجهزة ممثلة في أفراد الجيش والبوليس وسجون.

ويعرف لالاند الدولة في موسوعته على أنها ((**مجتمع منظم ، ذو حكومة مستقلة ويضطلع بدور شخصي معنوي اعتباري مميز تجاه المجتمعات المماثلة الأخرى التي يقيم معها علاقات**))[1] وفي هذا التعريف إشارة إلى بعد آخر من أبعاد الدولة وهو اهتمام الدولة بالعلاقات الخارجية والعمل على تحسينها من خلال العمل على ربط المصالح وتبادل الخبرات ،إضافة إلى ذلك فان الدولة عند لالاند تعبر عن ((**مجموعة الخدمات العامة لأمة من الأمم بهذا المعنى الدولة تقابل المقاطعة المحافظة ، الولاية**))[2] وبالتالي فان الدولة بتقديمها جملة الخدمات لأفراد أمتها تصبح في معناها مقابلة للمحافظة أو المقاطعة.

والدولة في مختلف التعريفات السابقة تشير إلى كل تنظيم سياسي يتشكل من مجموعة من الأجهزة أو نقول بصيغة أخرى ، الدولة عبارة عن تنظيم سياسي يتكون من جملة من السلطات منها التشريعية ومنها التنفيذية تهدف إلى المحافظة على النظام القائم بالإضافة إلى تأمين أسلوب حياة كريمة لأفراد الشعب.

المطلب الثاني : علاقة المجتمع المدني بالدولة :

أثارت طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني الكثير من الإشكالات ، حيث يرى الكثيرين أن شكل العلاقة بينهما يظهر قائما على التبعية أي أن المجتمع المدني يبقى غالبا تحت وصاية الدولة وتجدر الإشارة إلى إن علاقة المجتمع المدني بالدولة لها مكانة هامة في فكر عزمي بشارة وذلك لأن هذه العلاقة على ارتباط وثيق بمقومات الديمقراطية الحديثة

1-أدريه لالاند ، موسوعة لالند الفلسفية ، مرجع سابق ، ص369.

2-المرجع نفسه ، ص369.

والمعاصرة ، حيث ((**تعبر أدبيات معظم المفكرين والباحثين العرب عن حالة الانفصام والتنافر بين المجتمع المدني والدولة بالعبارات الآتية : اختراق الدولة للمجتمع المدني ، أزمة المجتمع المدني ، الطلاق بين الدولة والمجتمع المدني ، وهذا يدل على الهوة الكبيرة الفاصلة بين المجتمع المدني والدولة ، إذ أن الدولة تجد في المنظمات الغير حكومية منافسة لها وخطيرة تمس أمنها واستقرارها**))[1].

يتضح لنا مبدئيا طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني ، فيظهر لنا ذلك الانشقاق الواضح بينهما ، حيث ترى الدولة في المجتمع المدني ذلك الهاجس الذي يهدد أمنها واستقرارها والذي لا بد من وضع حدود فاصلة له ومن هنا كان حرص الدولة شديد من خلال محاربة المجتمع المدني.

ومن مميزات العامة للمجتمع المدني أنه ((**يمثل الوسيط بين الدولة من ناحية والمواطنين من ناحية أخرى في علاقة دائمة مع الدولة تتراوح بين الشد والجذب ، وفي علاقة دائمة مع قاعدة المواطنة تتراوح بين الأخذ والعطاء**))[2] وهذا يعيدنا إلى طبيعة الأنظمة العربية والتي تقوم على غياب كلي لقاعدة الحوار والمناقشة ، بحيث تتعايش المجتمعات العربية مع حالة من الفرض والهيمنة من طرف السلطة ، فيكون دور مؤسسات المجتمع المدني هو تفعيل خاصية الحوار وتبادل وجهات النظر ، من خلال نقل انشغالات واهتمامات المواطن لسلطة من أجل تقريبه من الحكم والمساهمة في تحسين وتهيئة الجو العام لقيام دولة صالحة ومتصالحة مع شعبها ، ولكن هذا لم يمنع وجود عقبات في طريق المجتمع المدني ومؤسساته ذلك أن ((**التكوين الإيديولوجي و الثقافي السائد في الأنظمة العربية صعب الاختراق وغير مؤمن بفكرة استقلال المجتمع ، بل أنها تؤمن بفكرة إخضاع المجتمع لأجهزة تجيد إعادة إنتاج القمع الفكري ، ويبرر هذا الاعتقاد السائد لدى الفئة**

1-حواس محمود ، العالم العربي والمجتمع المدني ، مجموعة الفيصل ، العدد 337 ، ص34.

2-أماني قنديل الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص56.

الحاكمة ومفاده أن من حق الدولة وواجباتها التدخل في كل شيء من حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية))[1]، وهذا معناه أن الطابع الإيديولوجي وتكوينه في العالم العربي يؤسس لدولة قائمة على أساس فرض السلطة المطلقة على مختلف مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي فان الدولة العربية بصفة خاصة تنصب نفسها رقيبا على المجتمع وتمنح نفسها كل الصلاحيات لتدخل في تسيير المجتمع بمختلف أطيافه بما يتناسب مع مصالحها الخاصة.

وكانت الدولة قد تفطنت لدورها الإرشادي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني ، فسعت بمختلف الطرق إلى إضعاف دوره ، وتغيير مساره وفق ما يتناسب مع مصالحها من خلال **((سياسة دولنة المجتمع المدني والقائمة على أساس إدراك انه كلما تنامت وتقوت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم ، لأن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين))**[2] وبناءا على هذا الأساس سعت الدولة إلى إضعاف المجتمع المدني واستنزاف فاعليته داخل المجتمع من خلال إعطائه دور هامشي داخل إطار الدولة.

وفي سياق الحديث عن الفكر السياسي في العالم العربي المعاصر اليوم نقول أنه تفطن ولو جزئيا لكل السياسات والممارسات التي تقوم بها الدولة في محاولة منها لإطالة عمر النظام القائم وهذا ما يفسر قيام العديد من الثورات في العالم العربي اليوم والتي قامت على أساس التغيير والإصلاح وفتح المجال أما مختلف الحريات وفي هذا الشأن يقول عزمي بشارة : **((إنه تحرر من القيود التي تكبل حرية الإنسان ، يضاف إليه التحرر من الخوف ومن الحاجات الأساسية في حالة عدم تلبيتها تستبعد الروح والجسد ، هذا التحرر ينشئ**

1-بلعيور الطاهر ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد العاشر ، بسكرة ، ص122.

2-المرجع نفسه ، ص 128.

حلم الحرية ، ولكن الحرية السياسية والاجتماعية تمارس عبر المشاركة في تقرير المصير وفي صنع القرار هي البعد الثاني الذي يحول الحرية من حرية سالبة إلى حرية موجبة ممارسة))[1].

وحتى تستطيع الدولة إحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع انتهجت أسلوب التمويه **((فالدولة تسمح قانونيا بالجمعيات والتنظيمات المدنية ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود والتنظيمات القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وحركتها وتشمل هذه القيود التي تفرضها الدولة في المجتمع قيودا تشريعية وإدارية وسياسية وفي النهاية تتجمع الأسباب التي تؤثر في فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتجعل مشاركتها هامشية ومحدودة))**[2].

حيث أن الدولة ظاهريا تسمح وبموجب القانون بتأسيس جمعيات ومنظمات مدنية ولكن في حقيقة الأمر أنها تضع هذه المؤسسات تحت المراقبة وتتحكم فيها في الخفاء ، بحيث تتدخل الدولة في تسيير هذه المؤسسات وتفرض عليها جملة من القيود بهدف رسم حدود لهذه المؤسسات حتى لا تخرج عن سلطتها ولا تهدد مصالحها ومن هذا تبقى هذه المؤسسات تحت رحمة الدولة وتبقى من امتيازات الدولة وأما صلاحيات المجتمع المدني فتكون من محدودة إلى منعدمة ، **((فالقاعدة العامة في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني و الدولة هي قاعدة عدم الثقة ، وبذلك تبقى مؤسسات المجتمع المدني بمجرد منحة من المؤسسة العليا (الدولة) وبالطبع من حق المانح أن يمنح عطاياه أو يسحبها ويمنعها وقت ما يشاء))**[3].

1-عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية لثورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011 ، ص39.
2-دعاء ابراهيم عبد المجيد ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية ، مرجع سابق ، ص40.
3-المرجع نفسه، ص 41.

أن الضغط الممارس على الشعوب وعلى المؤسسات المدافعة عن حقوقه والمناهضة لسلطة هو الذي فرض ضرورة الخروج من قوقعة الضغط والسلطة القمعية لأنظمة الدول العربية على شعوبها بوجه خاص ، بحيث أن نظام الدولة يخدم المصالح الاقتصادية الخاصة لأجهزتها ، وهذا ما يشير إليه عزمي بشارة حول نظام الحكم في دولة مصر حيث يقول ((**ففي جهاز الدولة ثمة مستفيد من الاقتصاد الليبرالي ووصي عليه لا سيما في تحالفه مع رجال الأعمال ، ولا تقوم فيه العلاقات البرجوازية على حقوق مدنية سياسية بنيوية راسخة في المجتمع المدني وعلاقته بالدولة ، بل بهامش ليبرالي يتيح حقوقا تمنحها الدولة التي تضيقه وتوسعه بموجب حساباتها**))[1] وبالتالي وبحسب اعتقاد بشارة فان أجهزة الدولة في النظام المصري توضح إلى حد بعيد طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة كنظام حكم والشعب بصفة عامة والمجتمع المدني بصفة خاصة ، والتي توصف في معظم الأحيان بكونها علاقة وصاية وتبعية ، فهي تسمح بمزاولة النشاط الجمعوي بما يخدم مصالحها ويضمن استمرار سياستها حتى وان كان ذلك على حساب شعوبها حيث أن الاعتبارات الأولى في الأنظمة العربية تكون لأصحاب النفوذ الاقتصادية ومراعاة مصالحها الخاصة وضمان الحماية لهذه الفئة أو الطبقة من المجتمع.

وفي ذات السياق وإذا نظرنا إلى طبيعة نظام الدولة في تونس فهي ليست بمختلفة عن باقي أنظمة الحكم العربية ، فهي الأخرى تضيق الخناق على مؤسسات المجتمع المدني المناهضة لها وفي هذه الحالة يرى عزمي بشارة أن ((**حالة تونس أشبه بحالة دولة بوليسية لم تتح فيها فسحة حرية للإعلام ولكنها أتاحت العمل النقابي إلى حد ما وفي**

1-عزمي بشارة ، ثورة مصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر ، ط1 ، 2016 ،ج1، ص 171.

إطار المقبول سياسيا من النظام ،كما أتاحت منطقة رمادية لأحزاب نقدية غير برلمانية في ظل الرقابة والتعقد الأمنيين))[1].

وبالتالي فان طبيعة النظام في تونس تفرض على مؤسسات المجتمع المدني العمل ضمن آليات الدولة وأن لا تخرج عن سياستها ، فالدولة التونسية تقيد الحرية في العمل السياسي أو الإعلامي وحتى النقابي ، و ((**على خلاف باقي الدول المغاربية التي اتخذت من الأحادية كمظهر من مظاهر حكمها إبان السنوات الأولى للاستقلال فان المجتمع المغربي شهد التعددية وبمختلف أشكالها (النقابية والسياسية والجمعوية ، وبقوة القانون ، وهو الأمر الذي بعث على الاعتقاد بداية أننا أمام نظام ديمقراطي تعددي لكن سرعان ما يزول هذا الاعتقاد وتتضح الحقيقة إذا ما تجاوزنا الإطار القانوني واعتمدنا على التحليل السلوكي والواقعي لنظام السياسي المغاربي))**[2] وهذا معناه أن النظام في دولة المغرب لا يختلف كثيرا عن باقي دول العرب ، ففي المغرب منحت شرعية التعددية الحزبية ، إلا أن هذا يبقى ظاهريا فقط ، فالواقع أنه لا مجال للتعددية الحزبية والجمعوية ولا النقابية داخل المجتمع السياسي المغربي ، إلا أن كل هذه الصعوبات والعثرات في طريق المجتمع المدني لم تمنعه من ممارسة أدواره ووظائفه وقد فرض المجتمع المدني على الدولة أن تتنازل نوعا ما عن جملة من السلطات أو التراجع نوعا ما عن سلسلة المضايقات التي طالما شنتها على المجتمع المدني ومؤسساته ((**ومع مطلع التسعينات تغيرت إستراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني بعد أن عجزت عن القضاء عليه كلية أو منافسته بشكل كبير ، وبذلك توجهت نحو احتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع وفي هذا الصدد يذكر أن السلطة حاولت أن تخلق من منظمات المجتمع المدني قوة منافسة للأحزاب المغربية الكبرى**

1-عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر ،ط1، 2012، ص26.

2-بياضي محي الدين ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ، دوره في التنمية السياسية ، اشراف لعجال محمد الأمين ، قسم العلوم السياسية ، جامعة خيضر بسكرة ، 2011 – 2012 ، ص 131.

والنقابات))[1]، وهذا معناه أن الدولة قد تفطنت إلى الدور الريادي والمساهمة الفعالة للمجتمع المدني داخل الدولة فحاولت كسب مؤسساته إلى جانبها وذلك من خلال إنشاء مؤسسات ظاهريا يبدو أنها مستقلة عن الدولة ولكن في حقيقة الأمر أنها تابعة لها وجزء منها ولكن تم تكوينها من أجل تغليط الرأي العام وإبعاد مؤسسات المجتمع المدني الفعلية عن مسارها.

1-بياضي محي الدين المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية ن مرجع سابق ، ص 131-132.

المبحث الثالث: الأمة والقومية والمجتمع المدني

في هذا المبحث سنتعرض إلى جانب آخر من علاقات المجتمع المدني والمتمثل في الأمة القومية ، وتجدر الإشارة إلى أنهما ذات أهمية بالغة في المجال السياسي ، وسيعرض هذا المبحث نقاط أساسية ممثلة في تعريف كل من الأمة والقومية ومن ثم عرض تفاصيل العلاقة بين كل منهما والمجتمع المدني.

المطلب الأول : مفهوم الأمة :

يقتضي تحديد تعريف الأمة ضبط المصطلح من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية :

1- في اللغة :

وردت لفظة الأمة في لسان العرب لابن منظور حيث يعرفها لغة بأنها : ((**الأم بالفتح القصد ، أمه يؤمه أما ، وإذا قصده ، وأممه وأتمه وتأممه ويمه ويتمه ، الأخيرتان على البدل ، والأمة والإمة : الدين قال أبو إسحاق في قوله تعالى : ((كانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ))** [1]**، والأمة : الطريقة والدين يقال فلان لا أمة له أي لا دين له ولا نحلة له ، و تأمم به جعله أمة ، وأم القوم ، تقدمهم وهي الامامة))**[2].

2- **في الاصطلاح:**

أما من الناحية الاصطلاحية فان مصطلح الأمة أورده لالاند في موسوعته الفلسفية بمعنى أنها : ((**مجموعة الأفراد الذين يشكلون دولة باعتبارهم جسما اجتماعيا ، وفي مقابل الحكومة ، والأمة ترادف الجنسية وهي : سمة حقوقية يملكها الأفراد بوصفهم مواطنين أو رعايا دولة أو هي جماعة موحدة اجتماعيا برابط متحد العرق أو أقله رابط**

1-سورة البقرة، الاية 213.

2 ابن منظور ، لسان العرب ، ص 133.

المتحد الحضاري ، التراث التاريخي ، التطلعات المشتركة)) [1]، بمعنى أن الأمة تطلق على مجموعة من البشر تجمع بينهم رابطة اجتماعية أو سياسية أو عرقية أو حضارية وغيرها من الروابط الإنسانية و في تعريف آخر للأمة : **((هي جملة الأفراد الذين يكونون وحدة سياسية ، وتجمع بينهم وحدة الوطن والتراث والمشاعر من آلام وآمال))**[2].

وفي هذا التعريف تظهر الأمة على أنها ذات طابع سياسي وهدفها تحقيق الوحدة بين الأفراد سواء تعلقت هذه الوحدة بالوطن أو التاريخ و التراث فالأمة في معناها العام تشير إلى الوحدة.

والأمة في موسوعة لالاند الفلسفية هي **((جماعة من البشر متحدين سياسيا عمليا وإراديا ، فإذا افتقد الاتحاد الفعلي يمكن أن يكون هناك أمة مثالية ، وطن وليس أمة حقيقية ، واقعية (بولونيا) ، وإذا افتقد الاتحاد الإرادي تتلاشى الأمة أيضا لأنها تتجزأ إلى أمم بقدر ما يكون هناك أجزاء في داخلها حيث يتجدد اتحاد الإرادات (النمسا – هنغاريا) ويكون ثمة امة بالمعنى الكامل للكلمة بحيث يجتمع هذان الشرطان (فرنسا – ألمانيا)))**[3]

وفي هذا التعريف يشترط أن تحقق الأمة الاتحاد السياسي عمليا وإراديا فإذا غاب هذا الاتحاد لم تعد الأمة تحمل معنى حقيقيا وتصبح مجرد وطن حتى أنها قد تتجزأ وتنقسم وتتلاشى وحدتها ، **((وقد عرف رينان الأمة بأنها ((استفتاء يومي)) كتعبير عن رغبة بالعيش في جماعة لم يكن هذا التعريف الأول من نوعه فقد تناول ((سيزر)) في كتاب ماهي الطبقة الثالثة من العام 1788 الأمة كإتحاد طوعي بين الأفراد إلى درجة أنه يحدد أحيانا أن الفرنسيين يطلقون تسمية ((أمة)) على ما اعتاد الانجليز أن يطلقوا عليه تسمية ((المجتمع المدني))**[4] ، فالمتفق عليه من كل التعريفات السابقة أن الأمة تعبر عن

1 أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ن مرجع سابق ، ص 853.

2 ابراهيم مذكور ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ، ص23.

3–اندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، مرجع سابق ، ص853.

4–عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، مصدر سابق ، ص250.

كل تنظيم سياسي أساسه الوحدة والترابط في التراث والحضارة والتاريخ بشرط أن تكون هذه الوحدة إرادية وعملية.

المطلب الثاني : مفهوم القومية

ويقتضي هذا ضبط المصطلح من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

1- في اللغة :

تم إيراد لفظة القومية في لسان العرب لابن منظور على أنها مشتقة من القوم و **((القوم : الجماعة من الرجال والنساء جميعا ، وقيل هو لرجال خاصة دون النساء ، ويقوي ذلك قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ))[1] أي رجال من رجال ، ولا نساء من نساء ، والقوم في الأصل مصدر قام ثم غلب على الرجال دون النساء ، ولذلك قابلهن به ، وسمو بذلك لأنهم قوامون على النساء ، بالأمور التي ليس لنساء أن يقمن بها))[2] .**

أما جميل صليبا فقد عرف لفظة القوم في اللغة بأنها : **((الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها))**[3].

2- في الاصطلاح :

يعرف جميل صليبا مصطلح القومية في معجمه الفلسفي بأنها **((الجماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة والتقاليد الاجتماعية وأصول الثقافة وأسباب المصالح المشتركة ، وترادفه لفظ الأمة وهي مجموع الأفراد الذين يؤلفون وحدة سياسية تقوم على وحدة الوطن**

1-سورة الحجرات، الآية 11.

2-ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، ص 2786.

3-جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1982 ، الجزء الثاني ، ص 205.

والتاريخ والآلام والآمال))[1]، وهذا معناه أن القومية عبارة عن مبدأ سياسي واجتماعي وتنشأ أساسا بالاشتراك في الوطن واللغة والثقافة والتاريخ.

وفي تعريف آخر : **((القومي هو المنسوب إلى القوم ، نقول الأعياد القومية ، التقاليد القومية ، ويصطلح القومي أيضا على الرجل الذي يؤمن بقومه ويعتز بهم ، ويساعدهم على جلب المنفعة ودفع المضرة القومية أيضا صلة اجتماعية عاطفية تتولد من الاشتراك في الوطن والجنس واللغة والثقافة والتاريخ والحضارة والآمال والمصالح))**[2] .

فالقومية بالمعنى العام إذا هي : نظام سياسي واجتماعي واقتصادي ، هدفها الأساسي السعي للحفاظ على الهوية الوطنية القائمة على الخصائص المشتركة كالثقافة والدين واللغة فهي بذلك تسعى للمحافظة على ثقافة الأمة المشتركة.

المطلب الثالث: المجتمع المدني بين الأمة والقومية:

المتفق عليه حتى الآن أن المجتمع المدني له علاقة بمختلف المجالات والقطاعات خاصة المجال السياسي ، والملاحظ أن عزمي بشارة في مختلف سياقات حديثه كان يربط المجتمع المدني بكل ماله علاقة بالجانب السياسي حيث أن **((أحد أهم الانجازات البحثية التي حققها عزمي بشارة في مساهمته في نقد المجتمع المدني توصله إلى الفصل بين نظرية الأمة والقومية ن وعلى الرغم أن شكلا من أشكال المطابقة كان موجودًا بين المفهومين في الحداثة الأولى إلا أن صيرورة المجتمع المدني عادت وفصلت بينهما لتصبح تذكرة الدخول إلى الأمة وهي المواطنة))**[3] ومن هنا يتبين لنا أن عزمي بشارة يركز على فكرة القومية العربية ويتبناها كهوية ثقافية ويعتبرها مقابلة لطائفية والعائلية ، ولكن بعد

1 – ، جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ص205.22

2–المرجع نفسه ، ص205.

3–هاني عواد ، قراءة في كتاب في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة – قطر ، 2012 ، ص 06.

ربطها بالديمقراطية والمواطنة فالقومية في فكر بشارة ليس جماعة أو حزب أو عرق بل هي في نظرة هوية يكون انتماء الفرد إليها انتماءا حرا قائما على الإرادة ن دون أن ننسى أنه قد فصل بين كل من الأمة والقومية هذا الفصل راجع إلى المجتمع المدني بالرغم من أنهما كانا على تطابق وتوافق في وقت سابق ولكن وفي سبيل تحقيق المواطنة قام المجتمع المدني بالفصل بينهما.

هذا ويدعو بشارة إلى أن ((**دمقرطة الفكرة القومية تجعل الفكرة قومية فعلا لا قولا لان التعبير الأقرب من إرادة الأمة هو التعبير الديمقراطي عنها ، ولان التعبير الأفضل عن الفرد كمواطن في الأمة ، وليس كعضو في العشيرة أو القبيلة أو الطائفية هو التعبير الديمقراطي عن الفرد ككيان حقوقي خاص ذي حقوق وواجبات تجاه العام وتجاه خصوصية الأفراد والآخرين**))[1]، حيث يرفض بشارة تبني القومية كفكرة إيديولوجية في العديد من آراءه ومواقفه مؤكدا على أن القومية ليست إيديولوجية ولكنها تسييس انتماء إلى هوية ثقافية جامعة وعلى هذا الأساس يدعو بشارة إلى تجديد الفكر العربي ليكون أكثر فاعلية ويساعد على قيام امة أساسها المواطنة ، وعلى هذا الأساس اقترح بشارة فصل القومية عن الدولة كحل ضروري حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق سيادة الأمة من خلال الديمقراطية والمواطنة على أن يبقى انتماؤها خارج عن الهوية العربية ، وهذا النموذج حسب بشارة صالح لمواجهة العنصرية في العالم العربي بصفة خاصة ، ويذهب بشارة إلى الإشارة إلى أن ((**هذه العبارة وهذه التعريفات ليست ما قبل قومية تساهم في تفتيت المجتمع إلى طوائف وعشائر تتصارع وتتوافق ، بل هي ما بعد قومية أي تبنى على مساهمة القومية التاريخية في تثبيت وحدة الأكثرية في الدولة مما يسمح بتعددية مواقف (لاهويات) ديمقراطية فعلية داخلها ، وتوسع مفهوم الأمة حال قيام الدولة ليشمل المواطنين كافة بغض النظر عن**

1-عزمي بشارة ، اطروحات عن النهضة المعاقة ، المرجع السابق، ص15.

قوميتهم طالما تحقق حق تقرير المصير للقومية))[1]، معنى ذلك أن بشارة لا يشجع على القومية التي تدعو إلى الانقسام والتجزئة بل يدعوا إلى قومية تقوم على أساس الوحدة التي تشجع على الديمقراطية وأن لا تكون القومية سبب في تعدد الهويات والطوائف داخل الأمة الواحدة ،فهو يدعوا إلى التمسك بها وفي نفس الوقت يعتبر أن ((**من يتنازل عن القومية العربية بحجة أنها هوية أخرى مثل الهوية المذهبية وال طائفية والعشائرية ، لا يميز حداثية القومية ، ولا يرى أنها جماعة يمكن تخيلها ب أدوات الحداثة و ليست جماعة هوية مباشرة ، ويحرم صيرورة التطور من عنصر أساسي في تشكل الدولة الحديثة ومرحلة مهمة في عملية بناء الأمة وصولا إلى فصل القومية عن الدولة في امة المواطنين))**[2].

وبهذا يؤكد بشارة أن عملية الفصل بين القومية والدولة لا يعني إجهاض الانتماء القومي والتنازل عنه ، ولكن هذا يساهم بصورة أخرى في بلورة القومية سياسيا حتى تتمكن من خلال ذلك أن تحقق السيادة للأمة بواسطة الديمقراطية والمواطنة ، معتبرا أن عملية الفصل نقطة جوهرية في قيام الدولة الحديثة وبناء الأمة.

ويرى بشارة أن ((**كل محاولة لإعادة التاريخ إلى الوراء وطمس الفوارق والتمفصلات التي أفرزتها العملية التاريخية ، كل محاولة لاختزال الأمة إلى مجموعة قومية ..... أو ثقافية والى نوع من التمثيل الرمزي لرابطة عائلية : أي مشترك ، رابطة دم تكوين نفس مشترك ، عقلية أو ذهنية مشتركة ، انتماء إلى طبيعة جغرافية مشتركة وغير ذلك كل محاولة لا تاريخية كهذه تقود إلى تأسيس تيار قومي ذي ايدولوجيا معينة ولكنها لا تبني امة))**[3] والواضح هنا أن مفكرنا لا يشجع على انقسام الأمة إلى قوميات متعددة ذلك أنه

1-عزمي بشارة ، المواطنة الديمقراطية وجماعات الهووية والتوافقية ، الحياة (المملكة المتحدة) ، شبكة فولتير ، 20 أيلول 2007.

2-المصدر نفسه .

3-عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، مصدر سابق ، ص239.

يصبح تأسيس لتيار قومي معين أو حتى عدة تيارات قومية داخل الأمة الواحدة وهذا ما يحفز على بروز إيديولوجيا قومية معينة تعتبر نفسها ممثلة للأمة ويرى بشارة في هذا التصور أنه هدم للأمة أكثر من بناء لها ، وقد تكون هذه النقطة الجوهرية التي يدخل فيها الدور التفاعلي للمجتمع المدني ، حيث يذهب عزمي بشارة إلى القول : ((**إن الامتحان الأول للمجتمع المدني كمفهوم معياري في الدولة الديمقراطية هو في قدرته على الصمود أمام الرغبة لإعادة ما هو منفصل في الحداثة أي إلى الأمة والقومية ، وقدرته على تحديد المسافة الفاصلة بينهما إلى حيز عام جاعلا المواطنة تذكرة الدخول إليه**))[1]، هذا معناه أن المجتمع المدني دوره قائم أساسا في الحفاظ على ذلك الانفصال الحادث بين الأمة والقومية ، هذا الانفصال يرى فيه مفكرنا أنه ضروري لقيام المواطنة داخل المجتمع .

وبالتالي فان بشارة حاول تقديم المجتمع المدني باعتباره امة نحو الخارج وفي نفس الوقت كمجتمع مدني نحو الداخل فيقول في هذا الشأن : ((**عندما ينحصر المدني ب ((نحن)) و ((رأينا القومي العام)) فإنه لا يؤدي دوره ويتقلص من جديد إلى جماعة أهلية أو إلى بديل من الجماعة الأهلية ، وما الجماعة الأهلية المتخيلة إلا قومية تؤسس معيارية المجتمع المدني أيضا نجاعته كأداة تحليلية ، وما ضرورتها إذا لم يكن هناك ما يميزها من القومية**))[2]. ولعل المقصود من هذه العبارة أن ربط المجتمع المدني بقومية معينة يعيق أهدافه وأدواره التي يسعى إلى تحقيقها وتجسيدها ، وبالتالي فان الشرط الأساسي لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني هو حيادية هذا الأخير وانفصاله عن القومية وإلا فإنه سيكون عبارة عن صورة أخرى أو مفهوم مطابق للقومية انطلاقا من هذا فإن الفصل بين الأمة والقومية أمر ضروري هذا من جهة ومن جهة أخرى فصل القومية عن المجتمع المدني حتى لا يكون هناك عائق أمام أدائه مهامه وأدواره التي قام من أجل تجسيدها وتحقيقها فعليا على أرض الواقع وحتى لا يحيد عن مساره الأصلي.

1- عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، مصدر سابق، ص243.

2-المصدر نفسه ، ص243.

الفصل الثالث

المجتمع المدني ودوره في التنشئة السياسية حسب عزمي بشارة

المبحث الأول: المجتمع المدني والديمقراطية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية

المبحث الثاني: المواطنة والمجتمع المدني

المطلب الأول : مفهوم المواطنة

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المواطنة

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لعزمي بشارة

- يحيا أبو زكريا
- غسان بن جدو
- سمير حمدي

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل وتكملة للفصول السابقة إلى تبيان رؤية عزمي بشارة حول دور المجتمع المدني في دفع عجلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بالإضافة إلى دوره في تفعيل وتعزيز قيم المواطنة حيث تم عنونة هذا الفصل بعنوان المجتمع المدني ودوره في التنشئة السياسية حسب ما ذهب اليه عزمي بشارة ويتدرج تحته ثلاث مباحث أساسية وقد تناولنا في المبحث الأول المجتمع المدني والديمقراطية ، أما المبحث الثاني فيتناول المواطنة والمجتمع المدني ، وتعرضنا في المبحث الثالث إلى أهم الانتقادات التي وجهت لفكر عزمي بشارة.

المبحث الأول : المجتمع المدني والديمقراطية

يتناول هذا المبحث عنصرين أساسيين الأول يتعلق بمفهوم الديمقراطية بشقيه اللغوي والاصطلاحي، أما العنصر الثاني فيعرض بشكل مفصل طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

-في اللغة :

يعرف جميل صليبا مصطلح الديمقراطية في المعجم الفلسفي كما يلي:

((الديمقراطية في الفرنسية démocratie وفي الانكليزية demorracyوفي اليونانية demokratia والديمقراطية لفظ مؤلف من لفظين يونانيين أحدهما (يموس) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه السيادة، فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب))[1].

وقد وردت لفظة الديمقراطية في الموسوعة الميسرة للفكر الفلسفي والاجتماعي لجميل الحاج حيث : **((تأتي الكلمة من اليونانية (ديموكراتيا) ومعناها سلطة الشعب))**[2]

وفي ذات الساق أشار جلال الدين سعيد إلى أن : **((الديمقراطية كلمة مؤلفة من لفظين يونانيين (ديموس) أي الشعب و (كراتوس) أي السلطة فالديمقراطية تعني إذن سلطة الشعب وسيادته))**[3].

1-جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ، ص 569-570.

2-جميل الحاج ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي عربي – انكليزي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ص 242.

3-جلال سعيد ، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية ، مرجع سابق ، ص197.

-في الاصطلاح :

أورد الدكتور إبراهيم مدكور مصطلح الديمقراطية في مؤلفه المعجم الفلسفي حيث يعرفها على أنها : ((**نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد ولا لطبقة ، ويقوم على ثلاثة أسس الحرية والمساواة والعدل وهي متكاملة ومتضامنة**))[1]. فالديمقراطية إذن نظام حكم سياسي تستند السلطة فيه إلى المواطنين أي الشعب.

وفي ذات السياق تشير لفظة الديمقراطية في موسوعة لالاند إلى ((**حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة ، بلا تميز على أساس المولد والثروة أو القدرة**))[2].

أما جميل صليبا في معجمه الفلسفي فهو يعرف الديمقراطية بأنها : ((**نظام سياسي تكون السيادة فيه لجميع المواطنين لا لفرد ، أو لطبقة واحدة منهم ولهذا النظام ثلاثة أركان الأول سيادة الشعب ن والثاني المساواة والعدل والثالث الحرية الفردية والكرامة الإنسانية وهذه الأركان الثلاثة متكاملة فلا مساواة بلا حرية ، ولا حرية بلا مساواة ، ولا سيادة للشعب إلا إذا كان أفراده أحرارا**))[3]. وحسب التعريف الذي أورده جميل صليبا فإن الديمقراطية تعبر عن نظام سياسي يقوم أساسا على سلطة الشعب ولا تقتصر على فرد أو طبقة معينة ، إضافة إلى ذلك فإن هذا النظام لا يقوم إلا على ثلاثة أركان أساسية متمثلة في سلطة الشعب والعدالة والمساواة مشيرا إلى أن العلاقة بين هذه الأركان الثلاثة تقوم على أساس التكامل .

وفي ذات السياق يعرف مفكرنا عزمي بشارة الديمقراطية فيقول:((**الديمقراطية في أصلها هي حكم الشعب والمقصود بحكم الشعب في مقابل حكم الدوغما والحكم**

1-ابراهيم مدكور ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ، ص86.

2-أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، مرجع سابق ص 259.

3-جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ، ص570.

الأرستقراطي والحكم الأوليغارشي وفي مقابل حكم الأقلية ، والحديث عن حكم الشعب في مقابل حكم الشعب))[1] .

إضافة إلى ذلك يعرفها أيضا في كتابه المسألة العربية بأنها : ((**نظام حكم تتشارك فيه الفئات الشعبية))**[2].

فالديمقراطية حسب بشارة حكم سياسي يقوم أساسا على حكم الشعب واحترام مختلف آراءه وحرياته المشروعة، فالديمقراطية في مضمونها تدافع عن حقوق الأفراد من خلال ضمان استقلالية القضاء والهيئات التشريعية.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

من الموضوعات الشائكة على الساحة السياسية اليوم قضية الديمقراطية على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى العربي بصفة خاصة، حيث يرى عزمي بشارة أن المجتمع المدني ومؤسساته ضرورية لتحقيق الديمقراطية في الوطن العربي بوجه خاص فيقول:((**تشير المجتمع المدني في وطننا العربي اليوم تعني تحقيق الديمقراطية، وليس مجرد إقامة المؤسسات المدنية الحديثة اللازمة لموازنة البرلمان، والناجمة عن قصور الديمقراطية والليبرالية، وهي غير قائمة أصلا في الوطن العربي))**[3]، وفي هذه النقطة يشير مفكر إلى ضرورة تفعيل أدوار المجتمع المدني كهيئة ومؤسسة فاعلة في المجتمع وليس مجرد مؤسسة يتم إنشاءها لخلق توازن مع البرلمان، حيث أن المطلوب من المجتمع المدني ومؤسساته المساعدة على التغيير وتحقيق الحرية والديمقراطية كمطلب شعبي وجماهيري والذي قابله النظام العربي بعنف شديد وهذا ما تم ملاحظته في ما يعرف بثورات الربيع

1-عزمي بشارة ، الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها ، قناة الجزيرة الفضائية ، حصة في العمق ، 2012/07/23 ، 19.27 ، تاريخ الاطلاع : 2019/01/22 ، سا 14.50.

2-عزمي بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ن لبنان ،2007 ن ط1.

3-عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مصدر سابق، ص32.

العربي، فالمتبع لمسار الأحداث يلحظ الغياب التام لأدوار المجتمع المدني والذي يوصف بأنه كان في حالة من الاسترخاء الشديد إزاء ما يحدث آنذاك فخرج بذلك عن محتواه الأساسي، فنقول أن المجتمع المدني بابتعاده عن السياسة تصبح الديمقراطية والدولة دون أي محتوى، و((**عندما يغيب دور المجتمع المدني تفقد السلطة أي سلطة تمثيلية لمواطنيها، كما تفقد الدولة شرعية وجودها باعتبارها تجسد الإرادة الجماعية للشعب الذي تتولى ادارة شؤونه**))[1]، وهذا ما يفسر غياب الحريات وتراجع الفكر الديمقراطي في عالمنا العربي، فالأنظمة العربية تسعى جاهدة لممارسة كل أساليب الضغط والقهر على شعوبها فطريقة الحكم أو النظام تقوم أساسا على ((**منع أي تحول ديمقراطي في الدول العربية، حتى عندما تتوافر كل الشروط الموضوعية له ويؤكد بشارة على وجود دول عربية تتوفر فيها كل الظروف والشروط التاريخية التي يطلبها الانتقال إلى الديمقراطية، لكن العائق الوحيد أو الأهم على الأقل يكمن في رفض الدولة أو النخبة الحاكمة لهذا التحول وهذه هي حال تونس على سبيل المثال لا على سبيل الحصر**))[2]، حيث أن جهاز الدولة أساسا لمنع أي خروج عن سلطة خاصة إذا كان هذا الانشقاق أو الانشطار عنها بمساهمة مؤسسات المجتمع المدني فحتى وان توفرت الشروط التي تسمح بتفعيل الديمقراطية في المجتمعات العربية فان مهمة أنظمة الحكم في الدولة هو قمع هذا الانتقال الديمقراطي، وهذا ما يحدث فعلا في دولة تونس على سبيل المثال فرغم توفر الجمعيات والمؤسسات والنوادي التابعة للمجتمع المدني إلا أن دورها مغيب تماما على الساحة السياسية.

وفي سياق الحديث عن المجتمع المدني والديمقراطية عند عزمي بشارة فانه من الضروري الإشارة إلى أن مفكرنا يرى في المجتمع المدني شرطا أساسيا للديمقراطية حيث

1-حبيب حداد، محنة العقلانية في الفكر السياسي العربي المعاصر، المعهد الاسكندنافي في لحقوق الانسان، الانسان، ص32.

2-حسام الدين درويش، مناقشة لكتاب عزمي بشارة " في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"، عالم الفكر، العدد 01، الكويت، ص205.

أورد في كتابه المجتمع المدني دراسة نقدية جملة من الشروط أبرزها: ((**التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار نظريا على الأقل في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة**))[1]، وفي هذا دعوة صريحة إلى ضرورة مشاركة الجمعيات الطوعية ومختلف المؤسسات المجتمعية في صنع القرارات السياسية ومحاولة خلق توازن بين قوة الدولة وقوة مطالب الشعب، إضافة إلى ذلك دعوته إلى ضمان حقوق وحريات الأفراد في التعبير الحر والتفكير المستقل، وحقيقة الأمر تؤكد أن وجود مؤسسات للمجتمع المدني داخل الدولة هو في مصلحة الدولة من جهة ومصلحة الشعب من جهة أخرى حيث أنه مرآة عاكسة لانشغالات المواطنين واهتماماتهم مما يسهل على الدولة معرفة ما يطمح إليه الأفراد وبالتالي يسهل عليها اتخاذ قرارات صائبة تخدم مصالح شعبها، فلأجدر بالدولة أن تأخذ بعين الاعتبار ما تدعو إليه مؤسسات المجتمع المدني من باب المصلحة العامة والمشتركة.

وتتضح أهمية المجتمع المدني من خلال: ((**المعادلة التي توصل إليها بشارة في مساهمته النقدية حول المجتمع المدني هي: (دولة- أمة = سلطة)ومعنى ذلك أن نزع أبرز مهمة للدولة العربية والمتمثلة في بناء أمة مواطنيه وتشكيل هوية وطنية قد أفقدها شرعيتها وحولها إلى سلطة استبدادية يتوقف استمرارها على بطش جهازها البوليسي ومصادرته الحيز العام**))[2]، فالدولة العربية بدلا من تحقيق خاصية الديمقراطية لشعوبها اتجهت إلى الاستبداد والقهر كأسلوب لمنع الانزلاقات الشعبية والتي ترى فيها خروجا عن القانون العام، واستخدمت أنظمة الحكم في البلدان العربية بصفة خاصة أسلوب المراوغة حيث سمحت بتأسيس جمعيات ونوادي تحمل ظاهريا طابع مؤسسات المجتمع المدني ولكن في حقيقة الأمر هي تابعة لأجهزة الدولة، وتخدم مصالحها، وتتكلم بالنيابة عنها، ويمكن

1-عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مصدر سابق، ص 86.

2-هاني عواد، قراءة في كتاب" في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص23.

القول أن هذه هي بداية أزمات النظام العربي فتراكم المضايقات وتشديد القبض على الشعب ولد نوع من الانفجار، وهذا ما يفسر قيام العديد من الثورات في العديد من البلدان العربية ولكن((**ما هو موضع إجماع اليوم بين كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية، أن عملية الانتقال الديمقراطي من أنظمة الاستبداد والقهر والفساد إلى الحياة الديمقراطية السلمية لا يمكن أن تنجح في الوصول إلى غايتها، إلا بوجود مجتمع مدني مزدهر وفعال يرتبط أعضاؤه برباط الإرادة الوطنية الواحدة وتجمعهم الهوية الوطنية الواحدة**))[1] فالمتفق عليه حتى الآن هو أهمية المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية داخل المجتمعات العربية بصفة خاصة فالإصلاحات الديمقراطية هي من أولويات المجتمع المدني.

1-حبيب حداد، محنة العقلانية في الفكر السياسي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 32-33.

المبحث الثاني: المواطنة و المجتمع المدني

تحتل المواطنة مكانة هامة في الفكر السياسي، لهذا حاولنا في هاذ المبحث ضبط المفهوم حتى نتمكن من الوقوف على معناه الأصلي، إضافة إلى إبراز العلاقة القائمة بين المواطنة و المجتمع المدني.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة

أن الحديث عن تعريف المواطنة يقتضي منا في بادئ الأمر ضبط المفهوم من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

أ- في اللغة:

((يرجع أصل كلمة المواطنة إلى الكلمة اللاتينية القديمة Polis التي تعني المدينة، ويعود مدلولها إلى الحضارة اليونانية القديمة، وتستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الانجليزية Cilizenship وهي كلمة مشتقة من City والتي تعني المدينة، وما يقابلها في اللغة الفرنسية كلمة Citoyenneté المشتقة من كلمة cité والتي تعني المدينة))[1]. وبالتالي فإن أصل المعنى اللغوي لمفهوم المواطنة مستوحى من الفكر اليوناني القديم وهي في معناها مرادفة للمدينة ، وهو الأمر نفسه في الترجمة الانجليزية والفرنسية وتجدر الإشارة أنه في سياق بحثنا عن معنى واشتقاق هذا المفهوم لم يكن له وجود في المعاجم والقواميس العربية ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أنه مفهوم جديد في هذه اللغة.

ب-في الاصطلاح :

ورد مفهوم المواطنة في العديد من المؤلفات وهذا ما أدى إلى وجود عدة صعوبات تتعلق أساسا بصعوبة ضبط تعريف محدد للمواطنة ومن أبرز التعريفات المقدمة هو تعريف

1-دراجي هشام ، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر ، نايت سعيدي إلهام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016/2015 ، ص8.

((دائرة المعارف البريطانية التي قالت بأن المواطنة هي علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة وتؤكد ضمنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة))[1]. وهذا معناه أن المواطنة تطلق على تلك العلاقة القائمة بين الفرد والدولة بحيث أن المواطنة تكفل للمواطن جملة من الحقوق السياسية.

وورد في الموسوعة السياسية أن المواطنة : **((هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن ، هذا التعريف يبدو بسيط لكن يحمل في طياته علاقة مترابطة بين جملة من الحقوق التي يتمتع بها الفرد والواجبات التي يؤديها في سياق انتمائه إلى المكان الذي يعيش فيه))**[2]، وهذا معناه أن المواطنة في أبسط معانيها تعبر عن التمتع بالحقوق وأداء الواجبات في الوطن الذي ينتمي إليه الفرد.

إضافة إلى ذلك فقد **((عرفت المواطنة citizen,ship في موسوعة كوكير الأمريكية بأنها أكثر الأشكال عضوية في جماعة سياسية اكتمالا ، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية))**[3] ويظهر مفهوم المواطنة هنا كشبيه لمفهوم الجنسية.

هذا و **((تذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة citizen,ship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم وهذه الموسوعة لا تتميز بين المواطنة**

1-هيا الكعبي ، قراءة في كتاب المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2004، ص03.

2- دراجي هشام ، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 09.

3-العيدي صوفيا ، المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية " جدلية المفهوم والممارسة " ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، العددان الثاني والثالث ، بسكرة – الجزائر ، ص04.

والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية))[1] ، والملاحظ من خلال هذا التعريف ومن جملة التعريفات السابقة أن المواطنة ذات طابع سياسي تعبر أساسا عن التمتع بالحقوق في مقابل أداء جملة من الواجبات وإعلان الانتماء إلى المحيط أو البيئة أو الوطن الذي يعيش فيه.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المواطنة :

تعتبر المواطنة أساس العمل السياسي وأساس تحقيق الديمقراطية وتمنح صفة المواطنة للأفراد بمجرد انتمائهم لأرض معينة مع اكتساب جملة من الحقوق وأداء مجموعة من الواجبات، وهذا ما تضمنه المواطنة للمواطنين بالدرجة الأولى حيث ((**تعتمد الديمقراطية على المواطنة العامة أساسا لبنيانها ويشكل المواطنون المجتمع وهم عادة أولئك الذين ولدوا على الأرض السياسية التي تحكمها الدولة))**[2] فالمتفق عليه لحد الآن هو أن المواطنة تمثل الحجر الأساس في عملية البناء الديمقراطي ، ويكون دور المجتمع المدني قائما في تدعيم قيم المواطنة الحقة من خلال نشر ثقافة الحقوق والواجبات والحرص على مبادئ المساواة والحرية والعدالة، ويتحقق هذا أساسا بضمان الدولة لجملة الحقوق والحريات للمواطنين حيث لا يمكن القول عن دولة ما أنها مدنية إذا لم تمارس فيها المواطنة بصفة تامة وفي نفس الوقت فإنه لا وجود لمواطنة دون دولة تشرع القوانين لحماية المواطنة وبالتالي فإن الدولة المدنية هي الدولة التي يكون فيها للمجتمع المدني دور فاعل وحاضر في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ، فرغم الاختلاف في البرامج أو الأهداف إلا أن نقطة الالتقاء هي واحدة وهي دعم المواطن ومساعدته في الحصول على كل حقوقه وفي مقابل ذلك دعوته لأداء كل واجباته وانطلاقا

1-المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية : بشير نافع وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت -لبنان ،ط1 ،2001 ، ص30.

2-عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة نقدية ، مصدر سابق ، ص188.

من هذا نقول أن منظمات المجتمع المدني هي بمثابة الوسيط المثالي الذي يساهم في تفعيل المواطنة.

وتجدر الإشارة إلى أن بناء مجتمع المواطنة يستدعي بالضرورة مجموعة من الأسس أهمها الديمقراطية بالإضافة إلى تفعيل أدوار المجتمع المدني حتى تتم بلورة فكرة المواطنة بطريقة متكاملة و ذلك من خلال ((**اشتراك فئات المجتمع كافة في الحوار الوطني وأخذ على عاتقه جعل المواطنة أساسا ترتكز عليه جميع حواراته ، وجنبا إلى جنب المؤسسات الحكومية أولى المركز اهتماما كبيرا لمؤسسات المجتمع المدني إيمانا منه بالدور الكبير والمهم الذي تضطلع به في المجتمع**))[1] وهذا معناه أن مؤسسات المجتمع المدني تأخذ على عاتقها احتواء طاقة كل أفراد المجتمع والبحث في سبل استغلالها استغلالا يساهم في حل المشكلات والأزمات التي قد يتعرض لها المجتمع ، ولا يجب أن يوجه الاهتمام إلى عدد منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بل يجب الاهتمام والحرص على مدى فاعلية هذه المؤسسات في تفعيل المواطنة على اعتبار أن مهمة المواطن الأولى والأخيرة هي الدفاع عن وطنه أي حماية وطنيته وهويته وانتماءه ، وانطلاقا من هذا ((**أصبح للمجتمع المدني دورا هاما في إرساء قواعد المواطنة حيث يعمل المجتمع المدني على تمكين المواطن من حقوقه في مقابل سطوة الدولة ، وقد توصلت دراسة أندرو بيتلي إلى أنه كلما قويت دعائم المجتمع المدني كلما قويت المواطنة وعليت قيمتها ، وفي المقابل أيضا عندما يضعف دور المجتمع المدني تغيب المواطنة**))[2] ومن هنا تتضح لنا قوة العلاقة القائمة بين كل من المجتمع المدني والمواطنة وفي سياق الحديث عن العمل السياسي فإن مبدأ المواطنة لا يتجسد إلا بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وذلك من خلال ممارسة حق الانتخاب

1-هدى الدغفق ، الصحوة والوجاهة وتدني الوعي عوامل تضعف فاعلية مؤسسات المجتمع المدني ، مجلة الفيصل ، العددان 503-504 ، السودية ، ص45.

2-رويدا أحمد طالب ، خطاب المواطنة في الصحافة المصرية الإلكترونية، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2017، ص ص 50-51.

واختيار طريقة ونظام الحكم الذي يخضع له المواطن في دولته وعلى هذا **الأساس ((تعمل تنظيمات المجتمع المدني على تأهيل أعضائها حتى يتمكنوا من المشاركة السياسية وفق المعايير السوية والمثالية للمشاركة فهي تدرب أعضائها على انتخاب أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة بما يساعد على التأكيد على قيم المشاركة والممارسة السياسية استنادا إلى معايير موضوعية))**[1]، هذا معناه أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكوين أفراد مؤهلين للمشاركة في العمل السياسي هذا معناه أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكوين أفراد مؤهلين للمشاركة في العمل السياسي هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تمارس فعليا الديمقراطية وحرية الاختيار وذلك من خلال انتخاب أعضاء الجمعية استنادا إلى الموضوعية وهنا يظهر لنا أن مؤسسات المجتمع المدني تحقق توافقا بين ما تدعوا إليه وبين ما تمارسه على أرض الواقع.

وفي نقطة جوهرية أخرى إذا خصصنا الحديث حول دور المجتمع المدني في العالم العربي **((نجد أن هنا مجموعة من الظروف التي تعوقه عن أداء وظيفته في التنشئة السياسية من هذه الظروف ما يرجع إلى الدولة ، وما يرجع إلى المجتمع ، وما يرجع إلى منظمات المجتمع المدني نفسها))**[2]، وبالتالي فان دور المجتمع المدني في العالم العربي بصفة خاصة دور محدود في تعزيز قيم المواطنة حيث تتحكم فيه جملة من الظروف والأوضاع مما يعيق طريقه في القيام بوظائفه والتي من أبرزها التنشئة السياسية ، هذه الإعاقة قد تكون من سلطة الدولة والتي تمنع في غالب الأحيان قيام المجتمع المدني بوظائفه خصوصا تلك التي تتعلق بالتوعية السياسية فأنظمة الحكم العربية لا تحبذ المواطن الذي يعي بالعمل السياسي ويفضل المشاركة في صنع القرارات بل تطمح إلى أفراد أقل خبرة سياسية لأن ذلك يخدم مصالحها الخاصة ويطيل من عمر سلطتها ، وقد يواجه المجتمع المدني صعوبة وضغوطا من المجتمع وذلك عندما يكون هذا المجتمع صعب الانفتاح

1-السيد عمر وآخرون ، موسوعة التنشئة السياسية الاسلامية : التأصيل والممارسات المعاصرة ، مرجع سابق،ص378.
2-المرجع نفسه ، ص378.

والمشاركة في الحياة بمختلف أبعادها السياسية والاجتماعية وغيرها ، فأصعب المجتمعات هي تلك المجتمعات التي تضم أفراد منعزلين عن الواقع الإنساني مجتمع لا يهمه أن يختار غيره أسلوب حياته، وقد يواجه أيضا المجتمع المدني صعوبة مع نفسه أيضا، ذلك أنه هناك مؤسسات تقر ظاهريا بأنها تخدم مصالح المجتمع والمواطن ولكن في حقيقة الأمر أنها تخدم مصالح أطراف أخرى فهي بمثابة اليد الخفية لأصحاب النفوذ والسلطة.

والواقع أن كل المؤسسات والمنظمات والهيئات في العالم العربي والتي ((**تعني بالمواطنة و المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان والتي يبدو أن الكثير منها غرقا في علة الإقصاء والاستبعاد وتأثر بمعضلة الخضوع لتوجهات السياسية ولرغبة الممولين**))[1] ، فالأجدر بمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي أن تبحث في طرق نقل المواطنة من كونها فكرة في الأذهان إلى سلوك عملي يجسد من خلال تطبيقه بصفة عملية تلمس على أرض الواقع باعتبار المجتمع المدني هو المراقب للممارسات التي تقوم بها الدولة، وإذا كنا قد أشرنا سابقا أن المواطنة هي الحصول على جملة الحقوق في مقابل أداء مجموعة الواجبات فان أبرز مهام المجتمع المدني هو ضمان هذه الحقوق والعمل على ارتقائها لأعلى المستويات وفي نفس الوقت فان أداء الواجبات من طرف المواطن نحو وطنه من خلال المشاركة الفعالة في تسيير العمل السياسي لا يمكن أن تتم إلا من خلال الانخراط بصفة ايجابية في منظمات المجتمع المدني وبهذا فإننا نقف أمام قاعدة أساسية وهي أن تفعيل المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ، وتحقيق أهدافها التي من أبرزها بناء المواطن الايجابي والفعال الذي يهتم بوطنه وقضاياه الأساسية، بحيث أن ((**ممارسة المواطنة الفعالة تتوقف على تفعيل دور المجتمع المدني وتشجيع المشاركة**

1-سلام الكواكبي، عن العمل الثقافي في السوري في سنوات الجمر، دار ممدوح عدوان لنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأول، 2016، ص 191.

بكل جوانبها ومستوياتها السياسية والشعبية والثقافية...الخ))[1]، فالمواطنة تعتبر الوجه الآخر لسيادة الأمة، والسيادة لا تكمل إلا بها فالدولة دون مواطن مواطنة لا تعبر عن سيادة الشعب، ويرى عزمي بشارة أن ((**الامتحان الأول للمجتمع المدني كمفهوم معياري في الدولة الديمقراطية هو في قدرته على الرغبة لإعادة الوحدة إلى ما هو منفصل في الحداثة أي إلى الأمة والقومية، وقدرته على تحديد المسافة الفاصلة بينهما إلى حيز عام مشروع جاعلا المواطنة تذكرة الدخول إليه))**[2]، فالتحدي الأول أمام المجتمع المدني حسب بشارة هو قدرته على توحيد ما هو منفصل ومتفرق فأخذ بمبدأ المواطنة كضرورة حتمية باعتبارها تعبر عن هوية وانتماء مشترك.

1-هديل مصطفى الخولي، التعليم والمواطنة رؤية مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة- مصر الطبعة الأولى، 2012، ص184.

2-عزمي بشارة، المجتمع المدني دذراسة نقدية، مصدر سابق، ص 243.

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لعزمي بشارة

بالرغم من أن أفكار عزمي بشارة وأطروحاته توصف بأنها معاصرة ومسايرة لقضايا العصر سواء ما تعلق بالأوضاع العالمية بصفة عامة أو الأوضاع العربية بصفة خاصة، خصوصا ما ارتبط منها بالجانب السياسي والتي خصصها لمعالجة المشكلات السياسية في العالم العربي في وقتنا الحالي، لكن هذا لم يمنع من وجود انتقادات على قلتها نظرا لجدة هذه الأفكار ولذلك سيقتصر الحديث في هذا عن رأيين اثنين مع العلم أن هذه الانتقادات تخص مجمل فكره السياسي.

أولا: يحيا أبو زكريا:

يرى يحي أبو زكريا أن الأفكار التي طرحها عزمي بشارة والمشكلات التي نسبها إلى العالم العربي والتي تتمثل أساسا في مشكلة الانتماءات العرقية ومسألة الهويات لا علاقة لها بالوطن العربي بل هي في حقيقة المر هي مشكلات وأزمات العالم الغربي فمن منظور يحي أبو زكريا أن ((**الإسلام قد وحد العرب منذ 15 قرن وعليه فان ما جاء به عزمي بشارة من مشكلة العرب تعبر عن إشكالية الغرب عبر مراحل تكوينه كما أنها تمثل مشكلة الصهيونية التي هي دائمة المحاولة في أن تدخل الفرد العربي الحامل للجنسية اليهودية في منظومتها السياسية والفكرية أيضا في كل من الجانب الاجتماعي والثقافي**))[1].

وبالتالي فان عزمي بشارة في محور اهتماماته كان يعالج قضايا وإشكالات بعيدة عن الواقع المعاش في الوطن العربي، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن لعزمي بشارة انتماءات الى أطراف وجهات أخرى غير الانتماء القومي العربي، حيث يرى يحي زكريا أن((**عزمي بشارة ما زال يتقاضى راتبه من الكنيست الإسرائيلي، وقيمته 3 ألاف دولار ومازال محتفظاً بجوازه الإسرائيلي حسب معارفه الصهيونية وزيارة بشارة لدمشق**

1-أسماء مهدي، منيرة شتوح، الديمقراطية الليبرالية في الفكر العربي المعاصر... عزمي بشارة أنموذجا اشراف بوراس يوسف، قسم الفلسفة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، 2018،ص 97،98.

ولبنان كانت تتم بشكل علي وكان يعود إلى دولة الصهاينة دون محاسبته أو سؤاله، في الداخل العبري رغم أنه لا يوجد علاقات دبلوماسية بين دمشق وتل أبيب، أو بيروت وتل أبيب))[1]، ومن خلال هذا يصف يحي زكريا بشارة وكأنه موالي لأجندات غربية لا تخدم إلا المصالح الخاصة بها على حساب الشعوب العربية، من خلال منظمات وهيئات المجتمع المدني والتي يدعو بشارة إلى تفعيل أدوراها في الوطن العربي حتى يتمكن من تحقيق الريادة في مختلف المجالات خصوصا ما تعلق بالجانب السياسي والاجتماعي باعتبار المجتمع المدني يدعو إلى تحقيق الديمقراطية ومنح الشعوب حق تقرير المصير من خلال حرية المشاركة السياسية، إلا أن كل هاته الأفكار التي يدعو إليها عزمي بشارة لم تشفع له عند يحي زكريا فهو على قناعة تامة بأن بشارة خارج عن نطاق القومية العربية وذلك بالرغم أن بشارة كان قد تنبأ في العديد من المرات بمستقبل الشعوب العربية خصوصا ما تعلق بالثورات التي شهدها العالم العربي والحراك الشعبي الذي زعزع الشوارع العربية وهو ما أطلق عليه تسمية الربيع العربي، وفي هذا السياق يقول نقلاً عن أحمد أبو مطر: **((أن الحافز لمناقشة أطروحات ومواقف عزمي بشارة، النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي هو ما يفترض إيمانه الشديد بحرية الرأي وضرورة إرساء قواعد مجتمع مدني ديمقراطي يحفظ كرامة الإنسان وحديثه في التعبير أساسا))**[2]، حيث يرى أحمد أبو مطر أن عزمي بشارة لطالما كان وما زال ممثلا ومبعوثا من طرف الدولة الإسرائيلية.

ثانيا: غسان بن جدو

غسان بن جدو يرى أن بشارة منح لنفسه صفة ممثل الثورات العربية من خلال إقراره بأنه يفهم معاناة الشعوب العربية وقادر على ترجمتها ونقلها بكل شفافية ومصداقية هادفا من وراء ذلك إلى ايجاد حلول جذرية تخلص المواطن العربي من صلب أزماته ومن جور الحكام

1-يحي أبو زكريا، في الصورة عزمي بشارة، 23-ماي-2009، سا 15:01، تاريخ الاطلاع على الموقع: 21 ماي 2019، سا 15:29، الموقع: www.alhwor.arg.

2-المرجع نفسه.

وقهر النظام وفي هذا السياق يقول غسان بن جدو ((**عزمي هو الوحيد الذي لعب دور فيلسوف الثورة والربيع بإتقان كان مفوها وكان في منتهى الدهاء فهو يوصف الثورات وأمراضها بمكر وكان من الخبث لدرجة أنه لامس الوجع الاجتماعي العربي وجعل الناس تنسى أنه كان عضو كنيس إسرائيلي ومدير الأبحاث في معهد فان لير الإسرائيلي في القدس**))[1].

حيث ضلت أصابع الاتهام موجهة نحو عزمي بشارة كونه عضو في الكنيست الإسرائيلي، فرغم كل دعواته لا صلاح واقع المجتمعات العربية إلا أن ذلك لم يشفع له عند بعض المفكرين العرب فيقول غسان بن جدو:((**عزمي كان يحترق بشدة وتنطلق منه غمامة كثيفة سوداء كاحتراق الفوسفور المتوهج على أجساد أطفال غزة وسط دهشة الجميع وانفغار الأضواء المذهولة وقللت الجزيرة من حضور الفيلسوف المحترق لكنها عجزت منذ تلك الحادثة عن تصنيع فيلسوف آخر وكانت كل محاولاتها لنفخ الأبطال والمفكرين تصدم بعقبة غريبة**))[2] وفي هذا القول تصريح واضح وصريح أن عزمي بشارة مجرد فيلسوف متصنع ولا علاقة له بالإنتاج الفكري والفلسفي وأن كل ما يدعو إليه مجرد تطبيل لخدمة مصالح وأجندات غربية وإسرائيلية، فهو يرى أن عزمي بشارة بعيد كل البعد عن الواقع العربي فهو لم يعش ويعايش البيئة العربية بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة.

وبالتالي فان أفكار عزمي بشارة كانت عرضة للاصطدام مع عديد من المفكرين والنقاد في العالم العربي خصوصا، فبرغم من لغته وانتماءه العربيين إلا أن ذلك لم يزيل هذه العقوبات من طريقه فضلت أصابع الاتهام موجهة نحو أفكاره ومبادئه الفلسفية والفكرية.

1-غسان بن جدو، أسطورة عزمي بشارة احترقت حتى النهاية وتفحمت، وكالة عمون الاخبارية، تاريخ الاطلاع 22-05-2019، سا 00:24 www.ammonnews.net.

2-حسان بن جدو، أسطورة عزمي بشارة احترقت حتى النهاية وتفحمت، مرجع سابق.

ثالثا: سمير حمدي

بالرغم من كل الانتقادات الموجهة لعزمي بشارة سواء لأفكاره ومعقداته وحتى لشخصه وذاته، لكن ذلك لم يمتع وجود آراء تؤيد بشارة، ومن بين هؤلاء المؤيدين نجد المفكر والباحث السياسي سمير حمدي حيث **((يرى هذا الأخير بأنه في ظل الثورات التي عرفها الشارع العربي وما أطلق عليه بالربيع العربي ظهرت هناك حملات إعلامية مناقضة ومنافية للمفكر عزمي بشارة وازدادت حدة هذا الهجوم كلما زادت حدة الثورة في الشارع العربي ضد الأنظمة المشيدة حيث قال أحد الكتاب الخليج أن عزمي بشارة انشأ مركزا في الدوحة لتعليم الشباب فنون التظاهر والاعتصام والاحتجاجات، وأن مخططه هذا أفضى إلى إطاحة نظام حسني مبارك في مصر علي يد هؤلاء الشباب))**[1]، وهذا معناه أن لعزمي بشارة تأثير فعال على عقول الشباب العربي فكان بمثابة محرك لثورات التي اكتسحت الساحات العربية منذ بدايتها وحتى اليوم، فالشارع العربي مزال يواصل حراكه ومسيراته أملا منه في تحقيق مطالبه، والفضل في هذا الوعي السياسي يعود بالدرجة الأولى إلى المفكر والفيلسوف عزمي بشارة ذلك انه تمكن من فك شفرة عقول الشباب العربي ومنحهم الدافع والقوة والإرادة اللازمة لتعلو بذلك الأصوات التي تنادي بالحرية والتغيير أملا في عيش واقع كله أمن واستقرار.

وبناءا على هذا **((فان سمير حميدي يرى بأن عزمي بشارة هو مدافع عن الحرية ضد الاستبداد السلطوي فهو يدعو إلى تحرير العقل العربي من أوهام التسلط التي سادت طويلا وما تحاول هذه الأنظمة ترسيخه من مخاوف وقوع فوضى إذا تم تبنى الديمقراطية كنظام سياسي وان عزمي بشارة قد واجه من خلال فكره وما يطرحه للفرد العربي كل هذه**

1-أسماء مهدي – منيرة شتوح، الديمقراطية الليبرالية في الفكر العربي المعاصر – عزمي بشارة أنموذجا، مرجع سابق، ص99.

المخاوف وهو يحاول النهوض بالأمة العربية لتحرر من السلطوية وامتداد المفكرين السابقين حاولوا النهوض بالفكر العربي))[1].

ولعل هذا هو ما يبرر سبب الهجوم على عزمي بشارة وهو آراءه ومواقفه اتجاه الأنظمة العربية وانتقاده لجمله الأوضاع السياسية في العالم العربي ورغبته في التطلع إلى واقع أفضل ومستقبل واعد لشباب العربي، وبالتالي فان الملاحظ هو أن سمير حمدي يختلف مع كل من يحي أبو زكريا وغسان بن جدو في رؤيتهما لعزمي بشارة وأفكاره السياسية، فإذا كان كل منها يراه دافعاً عن الصهاينة فان سمير حمدي يرى في فكره تنوير لعقول الشباب العربي بصفة خاصة وهو الهدف الذي يسعى بشارة إلى تحقيقه من خلال أفكاره وفلسفته السياسية.

1-أسماء مهدي- منيرة شتوح، الديمقراطية الليبرالية في الفكر العربي المعاصر- عزمي بشارة أنموذجا، مرجع سابق، ص 101-102.

الخاتمة

خاتمـــــــــة:

تم من خلال هذه الدراسة الكشف عن مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر خصوصا في الجانب السياسي والاجتماعي وذلك من خلال تفعيل الإصلاح السياسي في الوطن العربي بصفة عامة ، وعلى هذا الأساس تم التعرض إلى الإطار المفاهيمي المجتمع المدني وتتبع مراحله التطورية والتي بدأت منذ زمن بعيد باعتباره منظمات وهيئات تمارس عملا تطوعيا بصفة مستقلة عن السلطة لخدمة المصالح العامة دون أن تهدف إلى غاية ربحية ، ولكن تغير هذا المفهوم نوعا ما بداية من القرن 18 حيث تم طرح مفهوم جديد للمجتمع باعتباره أداة فاعلة في تنمية الوعي السياسي لدى الأفراد بحيث تختلف مؤسساته باختلاف المجال الذي تنشط فيه فمنها السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية ، فالمجتمع المدني يعتبر بمثابة الصوت الحر الذي يعبر عن إرادة الأفراد من خلال منحهم الفرصة للمشاركة في صنع القرارات السياسية في إطار ديمقراطي في الوطن العربي بصفة خاصة ، حيث يمنح المفكر العربي عزمي بشارة دورا أساسيا وهاما للمجتمع المدني وقدرته على بلورة الوعي السياسي للأفراد ، ونخص بالذكر المجتمعات العربية ، خصوصا في ظل الأوضاع التي تشهدها الساحة العربية في الآونة الأخيرة.

وننتهي في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتعلق بالدرجة الأولى بذلك التفاعل الذي حققه المجتمع المدني مع النظام السياسي في الوطن العربي ويمكن تلخيص ذلك في هذه النقاط الآتية:

- مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم العربي تسعى لنشر الوعي بشكل موسع حتى تتمكن من تحقيق التنمية السياسية وفق المستوى المطلوب.

- يسير المجتمع المدني وبالاعتماد على قواعد أساسية تتمثل في الديمقراطية والمشاركة في العمل السياسي.

- اتساع دائرة المجتمع المدني وزيادة فعاليته بحيث أصبح يمثل الوسيط بين الدولة والمواطن وسهل نقل وجهات النظر بين الطرفين ، من خلال سعيه إلى تجنب الصراعات التي قد تحدث بين السلطة والأفراد في ظل تضارب المصالح لذلك فإنه من الضروري بالنسبة لبلدان العالم العربي إعطاء الحرية الكاملة لكل مؤسسات المجتمع المدني لأنها تساهم بطريقة فعالة في تحقيق الانسجام والتوافق بين طرفي الحكم الممثلين في الدولة والمواطن ، ذلك أنه من المعروف أن حرية التعبير محدودة هذا إن لم نقل شبه منعدمة في وطننا العربي وبالتالي فإن المؤسسات والهيئات والمنظمات التابعة للمجتمع المدني تتعرض لضغط شديد من طرف الحكام ، وفي هذا الشأن أشار عزمي بشارة إلى ضرورة وجود مؤسسات المجتمع المدني داخل الدول العربية بالنظر إلى الخدمات الايجابية التي يقدمها للصالح العام.

باعتبار أن مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام ليس من باب المنافسة السياسية على الحكم بل من باب مراقبة تسيير شؤون المصلحة العامة ، ولا يغيب عنا أن هذه المؤسسات التابعة للمجتمع المدني تظل عرضة للتهميش والتضييق بغرض إعاقتها عن أدائها لوظائفها التي تشكلت لأجلها فالأجدر إذن بأنظمة الحكم في بلدان العالم العربي أن تدعم وتسهل عمل مثل هكذا منظمات لأنها في المقام الأول تساعدها في تسيير شؤون الحكم من خلال تقريب وجهات النظر ، فالدولة العربية تسعى جاهدة لجعل المجتمع المدني كأداة من أدواتها وهذا ما شكل نقطة رجوع إلى الوراء بالنسبة للكثير من الشعوب العربية.

وفي نقطة جوهرية أخرى تتعلق أساسا بفكرة الأمة والقومية العربية والتي تعبر عن هوية الفرد ، وفي هذه المسألة يركز بشارة على فكرة القومية العربية باعتبارها هوية ثقافية مقابلة لطائفية ، بحيث يربط بشارة بين القومية العربية والديمقراطية والمواطنة ، فيشدد بشارة على ضرورة تجديد الفكر القومي العربي ليتماشى مع واقع الدول العربية ، وتتحقق بذلك سيادة الأمة

بواسطة الديمقراطية ، وقد فصل بشارة بين الأمة والقومية مشددا حرصه على الأمة القومية واصفا إياها امة نحو الخارج ومجتمع مدني نحو الداخل.

وفي نقطة محورية أخرى فإنه من الضروري التأكيد على أن الممارسة الديمقراطية الحقة لا يمكن أن تتم إلا في ظل مؤسسات المجتمع المدني وتجدر الإشارة إلى أن قيام وجود هذه المؤسسات داخل المجتمعات يعبر عن الديمقراطية في حد ذاتها ، ذلك أن ممارسة الحقوق والحريات حرية الجمعيات والأحزاب والشركات والنقابات ، والحق في المساواة والعمل والملكية ، فبهذا تتشكل مؤسسات المجتمع المدني وكلما تعمق في المجتمع كلما زادت إمكانية ممارسة الديمقراطية ، والملاحظ بالنسبة لدول العالم العربي أنه وبعد غياب طويل لكل أشكال الممارسة السياسية واختزال المجتمع المدني في إطار ما يسمى بالمنظمات الغير حكومية ، يعود الشباب العربي خاصة فئة المثقفين إلى الساحة السياسية في إطار ما عرف بثورات الربيع العربي وفي هذه النقطة تحديدا يؤكد مفكرنا عزمي بشارة أن المجتمع المدني بعيدا عن السياسة هو بعيد كل البعد عن النضال الديمقراطي.

وحتى لا يبتعد كثيرا عن ادوار المجتمع المدني فإنه لابد من الحديث عن فكرة المواطنة وعلاقتها بالمجتمع المدني والتي تمثل هوية الفرد وانتماءه ، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تعزيز فكرة المواطنة فالمجتمع المدني يهدف إلى حصول الأفراد على كامل حقوقهم وخاصة السياسية منها ، ضف إلى ذلك سعيه إلى تكوين أفراد ذات قدرات ومؤهلات عالية بغرض المشاركة السياسية الفعالة على اعتبار أن مبدأ المواطنة لا يمكن تجسيده إلا من خلال المشاركة الفعلية في العمل السياسي وانطلاقا من هذا شكلت المواطنة عنصر أساسي لبناء الديمقراطية حسب عزمي بشارة فالقاسم المشترك بينهما أن المجتمع المدني يحرص كل الحرص على تحقيق الديمقراطية من جهة وتعزيز قيم المواطنة من جهة أخرى.

وقد أشار عزمي بشارة إلى ضرورة المجتمع المدني من خلال مؤلفه " المجتمع المدني : دراسة نقدية " ويعد كتابه هذا إسهاما ثريا خصوصا في ظل الثورات العربية والحراك الشعبي الذي تشهده معظم بلدان العالم العربي ، وقد تحدث بشارة عن فكرة المجتمع المدني بعرضه لشروط التاريخية التي ساهمت في بلورته بالإضافة إلى انفصاله عن الدولة ضف إلى ذلك أنه تطرق لمجموعة من المفاهيم أبرزها الأمة القومية والديمقراطية و المواطنة حيث أن عزمي بشارة من خلال دراسته لهذا المجتمع توصل إلى نتيجة هامة مفادها أن المجتمع المدني عبارة عن صيرورة تاريخية وفكرية تسير نحو تحقيق الديمقراطية وتفعيل المواطنة ، فالمجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر حسب عزمي بشارة هو الراعي الرسمي والمحرك الأساسي للشعوب العربية لتحقيق التغيير والإصلاح اللذين قامت لأجلها الثورات العربية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: المصادر:

أ-المصادر:

1) عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ، ط1،1998.
2) عزمي بشارة ، أطروحات عن النهضة المعاقة (سلسلة مداخلات وأوراق نقدية) ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،2003.
3) عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر ، ط1،2012.
4) عزمي بشارة ، المواطنة الديمقراطية وجماعات الهوية والتوافقية ، 20 أيلول ، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2019/04/25 ، سا 12.10 ، الموقع www.voltaire.org:
5) عزمي بشارة ، ثورة مصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ،ط1 ،2012 ،ج1.
6) عزمي بشارة ، في الثورة والقبلية لثورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ن الدوحة ن ط1،2012.
7) عزمي بشارة في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ط1، 2007

ب-المقابلات المرئية :

1) عزمي بشارة ، محاضرة عن المجتمع المدني في الوطن العربي ، ملتقى النهضة الشبابي الثاني ، نيسان 2011 ، تاريخ الاطلاع 2012/04/08 ، سا 21.40 .

2) عزمي بشارة : الديمقراطية مفهومها وتطبيقاتها ، قناة الجزيرة الفضائية حصة في العمق ، freedomfornws-sgria ، تاريخ الاطلاع :
3) 27/02/2012 سا 19.47.

ثانيا: المراجع

1) أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، أكتوبر 2000.
2) أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ،2008.
3) بيتر كوزمان – فرانز– بيتر بوركارد –فرانز فيدمان : أطلس الفلسفة ، ترجمة جورج كتورة ، المكتبة الشرقية ، بيروت –لبنان ، ط2 ، 2007.
4) جون ايهنربرغ ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة حاكم صالح – حسين ناضم ، مراجعة فالح عبد الجبار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ن ط1،2008.
5) جون لوك : في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري .
6) جوهر الجموسي ، الافتراضي والثورة : مكانة الانترنت في نشأة مجتمع مدني عربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،ط1 ،2016.
7) دعاء إبراهيم عبد المجيد ، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية ، دار الفكر لنشر والتوزيع ،ط1 ، 2015.
8) ريهام أحمد خفاجي ، مؤسسات المجتمع (رسل القيم قراءة في الأدوار المحلية والدولية) ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت –لبنان ، ط1 ،2017.
9) عبد الحسين شعبان ، المجتمع المدني سيرة وصيرورة ، الفرات لنشر والتوزيع ،بيروت– لبنان ، ط1 ، 2012.

10) عبد الحميد أحمد أبو سليمان ، التنشئة السياسية الإسلامية التأصيل والممارسات المعاصرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

11) علي ليلة ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ،ط2، 2007.

12) العياشي عنصر ، ما هو المجتمع المدني – الجزائر نموذجا – ورقة مقدمة لندوة " المشروع القومي والمجتمع المدني ، قسم الدراسات الفلسفية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سورية ،2000.

13) فريال حسن خليفة ، المجتمع المدني عند توماس هويز وجوك لوك ، katabiivg ، مكتبة مبولي ،2005.

14) المجتمع المدني في العالم العربي ، التطور – الاطار القانوني والادوار ،USAID ، 2013.

15) محمد زين العابدين عبد الفتاح ، مؤسسات المجتمع المدني الواقع والمسموح ، دار عالم الثقافة ، كلية قرطبة.

16) محمد يحي حسني ، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو غرامشي من خلال كراسات السجن من التنوير إلى الإلحاد ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين– ألمانيا ، ط1، 2017.

17) محمود يوسف السمايسري ، فلسفات الإعلام المعاصرة في ضوء المنظور الإسلامي ، international instite of islamic thoaght ، 2008.

18) مفتي محمد أحمد ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية ، دراسة نقدية تحليلية ، مجلة البيان ،1435.

19) هاني عواد ، قراءة في كتاب " في المسألة العربية ، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي " ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة –قطر ،2012.

20) هاني مشعان ربيع ، دراسات في الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دار الجنان لنشر والتوزيع ، 2016.

21) هديل مصطفى الخولي ، التعليم والمواطنة رؤية مستقبلية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة – مصر ،ط1، **2012**.

ثالثا: الموسوعات والمعاجم:

1) إبراهيم مدكور ، المعجم الفلسفي ، مجمع اللغة العربية ، مصر ،1983.

2) ابن منظور ، لسان العرب.

3) أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ثر: احمد خليل ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ،ط2 ،2011 ،ج1.

4) جلال الدين سعيد ، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية ، دار الجنوب لنشر ،2004.

5) جميل الحاج ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي –عربي– انجليزي ، مكتبة لبنان ناشرون .

6) جميل صليبا : المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982 ،د ط ، ج1 ،ج2.

7) رحيم أبو رغيف الموسوي ، الدليل الفلسفي والشامل ، دار الحجة البيضاء ، بيروت – لبنان ، ط1، 2013 ،ج1.

8) روزنتال –بودين : الموسوعة الفلسفية، تر :سمير كرم ، مر : صادق جلال العطر ، جورج طرابيشي ، الطبيعة والنشر ، بيروت.

ثالثاً: الرسائل ومذكرات التخرج :

1) أسماء مهدي – منيرة شتوح ، الديمقراطية الليبرالية في الفكر العربي المعاصر – عزمي بشارة، نموذجا ، إشراف يوسف بوراس ، قسم الفلسفة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017.2018.

2) بن سماعيل موسى ، مشكلة الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون ، إشراف إسماعيل زورخي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2006.

3) بياضي محي الدين ، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره ففي التنمية السياسية ، إشراف لعجال اعجال مجمد الأمين ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ن2011–2012.

4) دراجي هشام ، المواطنة في الأنظمة السياسية العربية حالة الجزائر ، اشراف ثابت سعيدي الهام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خيضر ، بسكرة ، 2016/2015.

5) سلاف سالمي ، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية – الجزائر دراسة حالة ، إشراف رياض بوريش ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009–2010.

6) عمارة ليلي ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، إشراف عاشور عبد الكريم ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012–2013.

رابعا: المقالات

1) بلعيون الطاهر ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد العاشر ، بسكرة.

2) حواس محمود ، العالم العربي والمجتمع المدني ، مجلة الفيصل ، العدد 377.

3) العيدي صونيا ، المجتمع المدني – المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العددان الثاني والثالث ، بسكرة – الجزائر.

a.غسان بن جدو : أسطورة عزمي بشارة ، احترقت حتى النهاية وتفحمت ، وكالة عمون الإخبارية ، تاريخ الاطلاع 2019/05/22 ، سا 00.24 ، WWW.AMMONNEVV.NET.

4) ماجدة شاكر مهدي : الدولة والمجتمع المدني ، مجلة كلية الآداب ، العدد 96 ، بغداد– العراق.

5) وجيه عفدو علي ، مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، العدد 7، الموصل.

6) يحي أبو زكريا، في الصورة عزمي بشارة، 23 ماي 2009، سا: 15:01 تاريخ الإطلاع على الموقع: 21 ماي 2019 سا : 15:29 الموقع:

www.alhwor.org

فهرس المواضيع

فهرس الموضوعات

الإهداء.....	
شكر وعرفان.....	
مقدمة.....	أ- و
الفصل الأول : مدخل مفاهيمي	
تمهيد	08
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره.....	09
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني.....	09
المطلب الثاني نشأة وتطور فكرة المجتمع المدني.....	13
المبحث الثاني: المجتمع المدني في الفكر الغربي.....	18
المطلب الأول: الفكر الكلاسيكي القديم.....	18
المطلب الثاني: الفلسفة الأوربية الحديثة.....	21
المطلب الثالث: الفلسفة الغربية المعاصرة.....	27
المبحث الثالث: تسرب فكرة المجتمع المدني إلى الفكر العربي.....	30
المطلب الأول: إشكالية مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي.....	30
المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر العربي.....	33
الفصل الثاني : المجتمع المدني في فكر عزمي بشارة	
تمهيد :.....	37
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتاريخه.....	38
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني عند عزمي بشارة.....	38
المطلب الثاني: مراحل نشأة تطور المجتمع المدني حسب عزمي بشارة.....	41
المبحث الثاني: المجتمع المدني والدولة.....	43
المطلب الأول: مفهوم الدولة.....	44

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة.....	45
المبحث الثالث: الأمة والقومية و المجتمع المدني.....	52
المطلب الأول: مفهوم الأمة.....	52
المطلب الثاني: مفهوم القومية.....	54
المطلب الثالث: المجتمع المدني بين الأمة والقومية.....	55
الفصل الثالث: المجتمع المدني ودوره في التنشئة السياسية حسب عزمي بشارة	
تمهيد.....	60
المبحث الأول: المجتمع المدني والديمقراطية	61
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية.....	61
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية.....	63
المبحث الثاني: المواطنة والمجتمع المدني.....	67
المطلب الأول : مفهوم المواطنة.....	67
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المواطنة.....	69
المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لعزمي بشارة.....	74
الخاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع	85
فهرس الموضوعات.....	92

تم بحمد الله